الجمعة 10 أيار 2024
العدد 5194 السنة الثامنة عشرة
Vendredi 10 Mai 2024 no 5194 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تحقيق

القمار غير الشرعي تغطية حزبية وتبييض أموال عبر الـ«تيكتوك»

4

كيف تكيّفت المقاومة مع واقع الجبهة؟

«علاج» جديد لمُسيّرات العدو
«الصياد القاتل» يربك القبة الحديدية

[2]

إسرائيل تعاند أميركا
لا وقف للحرب

(أ ف ب)

في الواجهة

النازحون باقون برشوة المليار يورو أو مجاناً!

3

قضية

خلافات الأطباء تكدّس الأدوية على المعابر

6

مسرح

طلال الجردي وزياد عيتاني **يوميات العصفورية اللبنانية**

14

قضية اليوم

كيف تكيّفت المقاومة مع واقع الجبهة؟
من الدفاع السلبي إلى «الصياد القاتل»

(أرشيف)

إبراهيم الأمين

السخونة الواضحة على الجبهة اللبنانية مع قوات الاحتلال لها بعدها المهني والميداني الخاص. هذا لا يعني أنها تقع خارج السياق السياسي للمرحلة الصعبة من البحث حول مستقبل الحرب على غزة. لكنها تعكس في جانب أساسي منها نتيجة لجولة جديدة من المواجهة العسكرية المستندة إلى جهد استخباراتي يحتاج بدوره إلى ظروف وعناصر ليس من السهل توفّرها تحت النار.

خلال ثلاثة أشهر من المواجهة، أطلقت المقاومة في لبنان أكبر عملية تكيّف مع الوقائع الجديدة. خططها السابقة لـ«طوفان الأقصى» لم تشتمل على مواجهة كالتي تدور الآن، وكانت الجهوزية النوعية لوحدات المقاومة العسكرية تنطلق من خطتين، واحدة دفاعية لها معطياتها في ظلّ احتمال إقدام العدو على شنّ حرب على لبنان، وثانية هجومية تقوم على احتمال أن تبدأ المقاومة الحرب ضد العدو، سواء أكان رداً على اعتداء ما أم حتى من دونه. وفي الحالتين، كانت برامج التدريب تقوم على أسس مختلفة.

من لم يفهموا بعد أن المقاومة في لبنان فوجئت بعملية «طوفان الأقصى»، ربما تساعدهم الوقائع الميدانية على فهم الأمر. ومرة جديدة، لم يصب سوء المقاومة لأن حماس أطلقت عملية نوعية من دون تشاور أو تفاهم مسبق، لا بل سرعان ما لمست فوائد ما قامت به المقاومة الفلسطينية. فعلى مدى الفترة السابقة، أتيح لحزب الله اكتساب تجربة غير مسبوقة، لم يكن في الإمكان التخطيط لها في سياق الاستعداد لمواجهة أوسع أو أكثر شمولية مع العدو.

في الخطب العلنية كما في الجلسات المغلقة، يؤكد حزب الله أنه لا يخطط لحرب شاملة أو مواجهة من دون ضوابط مع العدو. ويشدّد، من خلال مواقفه السياسية، والأهم من خلال برنامج عملياته العسكرية، أنه يقود جبهة إسناد للمقاومة في غزة، أو أثنتين إن حاول العدو إرسال قوات في مهام استطلاع، فجرى التصدي لها من خلال شرك تفجيري دفاعي. لكنّ الغالبية الساحقة من عمليات المقاومة ذات طابع هجومي، حتى ولو كانت تستهدف نقاطاً ثابتة لقوات الاحتلال في مواقع أو مراكز أو بنى مدنية يستخدمها جنود الاحتلال.

> «ثوان قليلة» هو عنوان معركة أمنية - عسكرية تخوضها المقاومة لتحقيق تقدّم في حرب المُسيّرات والدفاع الجوي

والدفاع السلبي الذي يعتمده المقاومون في مواجهة العدو، احتاج إلى أبنية عمل جديدة، في مواجهة التطور التقني الهائل في سلاح الاستطلاع والتعقّب من قبل جيش الاحتلال. وقد أدى تعطيل غالبية أجهزة التجسس الثابتة إلى ضرر كبير في حركة العدو، لكن سلاح الجو المسيّر المتطور جداً لدى قوات الاحتلال، والمبني على «داتا» معلومات هائلة تمّ جمعها خلال 17 عاماً، سمح لقوات الاحتلال بفرض قواعد عمل جديدة على عناصر المقاومة، سواء لناحية مواقع الانطلاق أو التثبيت أو طريقة الوصول إلى نقطة العمل وآلية التنفيذ والابتعاد عن ردة الفعل السريعة لأسلحة العدو.

هذه العملية التي تشمل الدفاع السلبي ومن ثم العمل الهجومي، مرّت بفترات طويلة قبل أن تتحول إلى قاعدة فعّالة في عمل المقاومة، خصوصاً بعدما فرضت عملياتها وقائع ميدانية مختلفة على جيش الاحتلال، فاضطرته لإخلاء غالبية مواقعه، ولانتشار مع برنامج دفاع سلبي جعل الجنود لا يخرجون من نقاط معينة لأيام، وحدّ من حركة التنقل بين المواقع، وجعل اجتماعات ميدانية كثيرة لقوات الاحتلال تحصل في مناطق مفتوحة، ما مكّن المقاومة من استخدام وسائل رصد خاصة، بعضها معلوم وبعضها سيبقى غير معلوم إلى أمد، واستعادة زمام المبادرة على صعيد جمع المعلومات حول حركة قوات الاحتلال، قبل أن يُترك للقيادة الميدانية اختيار الهدف الأفضل، وتحديد نوعية السلاح الأنسب، واختيار المقاومين القادرين على تحقيق النتيجة المرجوّة. ولم يحصل سابقاً أن قامت المقاومة بمغامرات على حساب حياة مقاتليها، لكنها تحمّلت وزر العمليات الخطيرة التي كان لا بد من تنفيذها ولو كانت المخاطر مرتفعة، وهو ما يبرز في حجم التضحيات الكبيرة التي قدّمتها منذ 8 تشرين الأول الماضي.

وهي عملية تتطلب عملاً أمنياً - تقنياً يسمح للمسيّرة بالانطلاق من نقطة مناسبة والوصول إلى الهدف بطريقة تمنع تفعيل منظومات الدفاع الجوي بسرعة لتعطيل العملية برمّتها. والحديث هنا يدور عن ثوان في بعض الحالات، كما يستفيد المقاومون من خبرة على إدارة حركة المُسيّرات ضمن وقائع الجغرافيا الحدودية بين لبنان وفلسطين، بما يعيق مهمة أنظمة الرادارات الإسرائيلية، علماً أن المقاومة باتت قادرة على توفير عناصر الإلهاء للقبة الحديدية، وهو ما يضطر جيش الاحتلال للدفع بالطيران الحربي لملاحقة المُسيّرات. وفي هذه الحالة، تبرز أهمية الوقت القصير جداً، بين انطلاق المُسيّرة والوصول إلى هدفها.

تعمل المقاومة استناداً إلى واقع أن استعداد العدو للجبهة الشمالية لم يكن عادياً. وتمكن هنا الإشارة إلى التصريحات الأخيرة للرئيس السابق لأركان جيش الاحتلال أفيف كوخافي خلال لقاء مع يهود أميركيين، إذ قال ما حرفيته: «الجيش الإسرائيلي لم يعتبر غزة تهديداً وجودياً. كانت الاستراتيجية على الأرض تقضي بالتركيز على إيران والساحة الشمالية»، مضيفاً: «من الصعب التصديق أنه من خلال القنوات الدبلوماسية سنحقق الوضع المنشود في الشمال والخيار الأخر هو عملية عسكرية».

في الواجهة

شعرة المليار: النازحون باقون برشوة أو مجاناً!

شعرة رفيعة بين أن يقبل لبنان بمليار يورو رشوة والسكوت على بقاء النازحين السوريين على أرضه، وبين أن يرفضها ويبقوا على أرضه ويُصنع من ترحيلهم. تكاد تكون معادلة الأمر الواقع المفروض على البلد المضيف رغماً عنه، والمحاصر بتخويف الاتحاد الأوروبي. وبتواطؤ بعض رجالاته الذين لا يفتحون البحر

نقولا ناصيف

حتى الوصول الى موعد مؤتمر بروكسل قبل نهاية هذا الشهر، لا حديث يتقدم النازحين السوريين وسبل مواجهة تضخّم المعضلة. كل يوم مرّ منذ زيارة الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، تتعالى أكثر صيحات تندّد بما بات اصطلاحاً، في السلطة والشارع ولدى الأحزاب والقوى، «رشوة» مليار يورو من الاتحاد الأوروبي للبنان للسنوات الأربع المقبلة. وهو نفسه المبلغ الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي للبنان سنةً تلو أخرى بقيمة 243 مليون يورو، علماً أن الاتحاد الأوروبي لم يسدّد بعد الكوتا المحددة للسنة الحالية 2024. عنى ذلك أيضاً أن لا عودة للنازحين السوريين حتى عام 2027 على الأقل ما لم تسبقها تسوية مصير النظام السوري ورئيسه وعلاقته بالمجتمع الدولي. أما انتخاب رئيس للجمهورية، ففي غياهب النسيان وحرب الإشغال في جنوب لبنان بند ثانوي.

إلى أن يذهب لبنان الى مؤتمر بروكسل، على غرار المؤتمرات السبعة السابقة، ينتظر صوغ ورقة العمل التي يحملها معه رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي على أنها تمثل الموقف الرسمي اللبناني الموحّد، سيصير الى إقرارها في مجلس الوزراء، ما خلا ذلك، الصيحات والصراخ في واد، ومعضلة النزوح في واد.

المأمول من جلسة البرلمان الأربعاء المقبل، بعد أن تدلي الكتل تباعاً بدلوها المعلوم يومياً ونقل السجال من الشارع الى داخل المجلس، الخروج بتوصية الأمر الواقع: مناقشة ما سُمّي المساعدة الأوروبية في مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بالموافقة عليها أو ردّها، ورفض اقترانها بأيّ شروط مسبقة، وحضّ السلطة الإجرائية على مزيد من التشدد في ضبط النزوح. ذلك أفضل، والأصح أقصى، ما يسع مجلس النواب أن يفعله.

ثمّة ما فعلته المديرية العامة للأمن العام أخيراً. أمهل مديرها العام بالإنابة اللواء إلياس البيسري المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين أسبوعين لتسليمه الداتا الكاملة للنازحين السوريين المقيمين في لبنان على لوائح المفوضية. هي المدة المفترضة حتى انعقاد مؤتمر بروكسل وتكشّف موقف المؤتمرين من النزوح السوري في لبنان. المعلن الى الآن أنه ليس مدرجاً في جدول الأعمال. الخطوة التالية التي يعتزم الأمن العام اتخاذها، كأحد التدابير المقيّدة الرامية الى فرض ضغوط على المفوضية، ربط كل إقامة يُصدرها الأمن العام لأيّ نازح سوري بالداتا المكتومة لديها: ملء استمارة المعلومات بما تحتفظ به المفوضية. لا تسري إذذاك قانونية الإقامة إلا تبعاً لمضمون الاستمارة. ما حصل عليه الأمن العام مطلع السنة لا يتعدّى لوائح أرقام وأسماء، لا تاريخ دخول فيها ولا معلومات عن النازح وطريقة وصوله وعنوانه ورقم هاتفه. هي المعطيات الضرورية التي تتطلبها المديرية لتقصّي أماكن وجود النازحين. ما أخذت المفوّضية علماً به أن المرحلة المقبلة، وفقاً لما يتوقّع أن يحدث، ستشهد إجراءات وتدابير منفردة تقدم عليها الأجهزة الأمنية اللبنانية لفرضها.

أما الشقّ الرئيسي في معضلة النزوح، فيتجاوز كل ما هو جاري الحديث عنه في الداخل حالياً:

1 - ليست مشكلة لبنانية - سورية كي يصير الى حلّها بحوار بين البلدين، سواء كان سياسياً أو أمنياً، بل يصعب الظنّ أنّ في وسع أيّ مرجعية محلية، مهما علا كعبها لدى سوريا، حلّ مشكلة لم تنشأ بين البلدين الجارين، بل كلاهما أضحى ساحة لما هو أدهى: سوريا ساحة حرب إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، ولبنان بدوره ساحة تصفية الحساب والانتقام من استعصاء إسقاط الأسد بجعله ملجأ النازحين وتدفّقهم عليه بلا ضوابط وإبقائهم فيه. ذلك ما يجعل بعض الأفرقاء،

> النزوح ليس مشكلة لبنانية - سورية تحل بحوار سياسي أو أمني بين البلدين

والسلطات الرسمية أولاً، تغالي في توقّع نجاحها في التفاهم مع دمشق على حلول جزئية متدرّجة لتخفيف عبء النزوح في مرحلة أولى. هو ما رامه تكليف البيسري زيارة العاصمة السورية في موعد غير محدد بعد، لمناقشتها في استردادها سوريين تكتظّ بهم السجون اللبنانية، صدرت في حقهم أحكام جنائية مبرمة.

لا معطيات إيجابية الى الآن تتيح حصول الزيارة، مع أن لبنان الرسمي على دراية تامة بما يزيد على مئات سجناء سوريين هم في فئتين: الصادرة في حقهم أحكام جنائية مبرمة، والإرهابيون والمطلوبون من الدولة السورية. الأوّلون يسهل تسليمهم بتفاوض مباشر كما لو أن المقصود خفض الاكتظاظ في السجون لا خفض أرقام النزوح غير الشرعي. أما الآخرون فيمانع الأميركيون والأوروبيون ترحيلهم من لبنان. هؤلاء في عُرفهم «ثوار» و«مقاومون» لنظام الأسد ما داموا في لبنان. لكنّهم «إرهابيون» ما إن يطأوا شطآن القارة العجوز.

2 - ينقسم تناقض الأفرقاء اللبنانيين، في السلطة والأحزاب والشارع، في مقاربة الحوار مع سوريا لمعالجة المعضلة كما لو أن هذا الحوار هو الذي يحلّها. بين هؤلاء مَن يريد التخلّص من النازحين الاقتصاديين وغير الشرعيين بلا التحدث مع سلطات دولتهم لاسترجاعهم، وبينهم مَن يجد في الحوار سبيلاً الى خطوات متدرّجة. أما داخل السلطات الرسمية فالتناقض مماثل: فيها مَن يريد الحوار مع دمشق أمنياً فقط لتفادي أيّ اعتقاد بأنه تطبيع سياسي. في ظنّ هؤلاء جازمين أن الهرم يقف على رأسه لا على قاعدته. وفيها مَن يقول إن السياسة تغطي الأمن لا العكس يقيناً بأنّ الحوار السياسي - وهو ما تطلبه دمشق - يفتح الأبواب على مناقشة المشكلة دونما الوصول بالضرورة الى الحل النهائي ما دام النزوح ليس صنيعة نزاع لبناني - سوري.

3 - أصل مشكلة النزوح وصلبها خارج لبنان، يكمن في العلاقة الصدامية بين نظام الأسد والغرب الأوروبي والأميركي. ما يجمع الأوروبيّين والأميركيّين استمرارهم في رفض النظام السوري الحالي على النحو الذي يقوده الأسد، وإصرارهم على رفض الاعتراف به وانتظار إقدامه على ما لن يُتوقّع حصوله، وهو إدخال إصلاحات بنيوية في النظام تنقله من حقبة الى أخرى. ما يرومه الغرب أن يحدث في السِّلم، وهو تقويض النظام الحالي، ما لم يُقوَّض في حرب استمرت أكثر من عقد من الزمن. بحسب الحجج التي يدلي بها السفراء الغربيون أمام محدّثيهم المسؤولين اللبنانيين أن عودة النازحين تسليم بشرعية الأسد واستمرارها وبقرار خسارتهم الحرب التي خاضوها ضدّه.

4 - لا تقلّ لامبالاة الأسد بعدم إعادة مواطنيه الى بلادهم عن لامبالاة الغرب، وإن لكلّ منهما تفسيره وشروطه السياسية. بينما يظنّ الغرب أن إبقاء هؤلاء في لبنان وسيلة ضغط عليه، يريح الرئيس السوري التخلص من خمسة ملايين على الأقل أشعلوا ضدّه الحرب السورية، ويريحه أيضاً أن النزوح المتفاقم الذي يدقّ بقوة أبواب أوروبا ويقلقها ويقضّ مضجعها يمكّنه من أن يضغط هو بدوره على المجتمع الدولي: لا عودة لهؤلاء قبل إعادة إعمار بيوتهم وقراهم ومدنهم التي دمّرتها حرب تورّط الغرب فيها لإسقاط نظامه.

كلا طرفي الاشتباك، الأسد والمجتمع الغربي، يتبادلان الابتزاز والاتهامات ويحيلان لبنان، بين فكيهما، أرض مواجهة بإبقاء النازحين على أرضه الى أن يُسوّى ما بينهما وإن على حسابه. قانون قيصر جزء لا يتجزأ من المواجهة الضارية هذه.

(أ ف ب)

تقرير

فون دير لاين وميقاتي لم يقولا الحقيقة
نعم رشوة ومشروطة... ولا أموال!

رلى إبراهيم

شغل إعلان رئيسة المفوّضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، قبل أسبوع، عن «الرشوة» المُسماة «حزمة مالية بقيمة مليار يورو» للبنان، السياسيين والرأي العام، رغم نفي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، في حديث تلفزيوني في اليوم نفسه، أن تكون الحزمة رشوة، مؤكداً أنها «غير مشروطة»، وهي «للبنان وتشمل القطاعات الصحية والتربوية والحماية الاجتماعية والعائلات الأكثر فقراً، إضافة إلى مساعدات الجيش والقوى الأمنية لضبط الحدود البرية وزيادة العديد والعتاد».

وعليه، تنافست كتل نيابية ونواب على «تعريض أكتافهم»: نواب القوات اللبنانية الذين يجهدون لإزاحة تهمة دعم استقبال النازحين السوريين عن حزبهم أعلنوا التصدي للرشوة بالصدور العارية، ونواب الكتائب نسبوا إلى الرسالة «الرصينة» التي وجّهها رئيس حزبهم إلى الرئيس نبيه بري الفضل في تحديد الأخير جلسة 15 أيار الجاري لمناقشة «الهبة»، فيما أقلق «عدم الوضوح في كيفية توزيع المليار وصرفه» النواب بولا يعقوبيان وإبراهيم منيمنة وغادة أيوب. غير أن أحداً من هؤلاء جميعاً لم يلتفت إلى أن رئيسة المفوّضية الأوروبية كذبت، وإلى أن رئيس الحكومة ردّد كذبتها، ولم يكلفوا أنفسهم السؤال عما إذا كان الأوروبيون سيقدّمون فعلاً مبلغاً مماثلاً. فرشوة فون دير لاين للبنانيين هي فعلياً من «كيسهم»، إذ إن الاتحاد الأوروبي يدفع للبنان سنوياً أقل بقليل من 250 مليون يورو ضمن «خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية» بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وهذه خطة هدفها واضح و«مشروط» بضمان إبقاء السوريين في لبنان عبر منح العائلات النازحة مبالغ مالية شهرية ودعم اندماجها في المجتمع اللبناني. وضمن هذه الخطة، كان نبّه بري وزارة الشؤون قبل عام بمساعدات العام الذي يلي، ولكن من دون أن تمر هذه الأموال عبر الوزارة، بل تذهب إلى منظمات دولية تعمد بدورها إلى التعاقد (sub-contracting) مع جمعيات محلية لتوزيع المساعدات على النازحين والمجتمع المضيف أو العائلات اللبنانية الأكثر هشاشة كما يعرّف عنها البرنامج. وطوال السنوات السابقة، كان توزيع المساعدات يتم بنسبة نحو 70% للسوريين و30% للبنانيين. وبحسب المعلومات، جلّ ما فعله الاتحاد الأوروبي هو إعداد خطة لم تتضح معالمها بعد لإعادة جدولة طريقة توزيع ما يسميها المساعدات ليشمل جزء منها الجيش اللبناني. و«المساعدة» التي أغرت بها رئيسة المفوّضية الأوروبية رئيس الحكومة وسال لها لعاب البعض، لن تكون (إن حصلت فعلاً) على شكل دولارات تُدفع لعناصر الجيش الذين سيعملون حرّاساً لحدود الأوروبيين، بل على شكل معدّات وبرامج تدريبية ليتمتعوا بـ«الكفاءة» المطلوبة لضمان منع هجرة النازحين إلى أوروبا وإبقائهم ضمن الأراضي اللبنانية. ما يعني فعلياً أن لا حزمة مالية جديدة لدعم الاقتصاد اللبناني كما أعلنت فون دير لاين، ولا مساعدات إضافية أو غيرها بل مجرد تفكير في إعادة الجدولة. أما دعوة رئيس المجلس إلى جلسة الأربعاء المقبل للبحث في الهبة الوهمية بناءً على طلب ميقاتي من دون وجود أي اتفاق مكتوب أو إجراءات تقنية وعملية متفق عليها، فستقابلها الكتل النيابية التي استمع أكثر من عقد من الزمن. بحسب الحجج التي يدلي بها السفراء الغربيون أمام محدّثيهم المسؤولين اللبنانيين أن عودة النازحين تسليم بشرعية الأسد واستمرارها وبقرار خسارتهم الحرب التي خاضوها ضدّه.

> «المساعدة» للجيش لن تكون دولارات لعناصره بل معدّات وبرامج تدريبية لضمان منع هجرة النازحين إلى أوروبا

تحقيق

تمجيد قبيسي

القضاء والأمن عاجزان أمام القمار غير الشرعي

تغطية حزبية وتبييض أموال عبر الـ «تيكتوك»

عقوبات «ليّنة»

تنص المادة 632 من قانون العقوبات على أن «ألعاب القمار هي التي يتسلط فيها الحظ على المهارة والفطنة. وتُعد خاصة من ألعاب المقامرة، الروليت والبكارا والفرعون والبنتي شفو والبوكر المكشوف، وكذلك الألعاب التي تتفرع عنها أو تماثلها بصورة عامة». ويؤكد خبير دستوري أن هذه المادة تشمل القمار الإلكتروني. كما أن القانون 417 منح كازينو لبنان حقاً حصرياً باستثمار ألعاب القمار في النادي الوحيد (المعاملتين). قبل أن يُعطي وزيرا السياحة والمالية عام 2008 الكازينو حق تنظيم ألعاب القمار والمراهنات الرياضية «Online».

لكنّ «لبونة» العقوبات التي يفرضها القانون تُعدّ «المشجع الأكبر» لدخول المشغّلين واللاعبين سوق القمار غير الشرعي. فوفقاً للمادة 633، يُعاقَب المستخدم بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنتين، ويُغرم بمئتي ألف ليرة إلى مليوني ليرة. وتقضي المادة 634 بتغريم اللاعب بين خمسين ألف ليرة و400 ألف.

المراهنات على الدوري!

أكّدت مصادر لـ«الأخبار» أن «مراهنات تدور داخل عدد من المقاهي في بيروت بمشاركة وحضور لاعبين وإداريين معروفين في الدوري اللبناني لكرة القدم بمختلف درجاته، حيث تباع المباريات ويتم التلاعب بنتائجها، إضافة إلى مراهنات على عدد الأهداف والركنيات ورميات التماس...». يشار إلى أنّ 24 لاعباً وإدارياً من مختلف أندية الدوري اللبناني لكرة القدم، أُوقفوا عام 2013 لتورّطهم في المراهنات والتلاعب بنتائج مباريات المنتخب اللبناني خلال تصفيات كأس العالم، وبمباريات الدوري.

أكثر من 600 موقع إلكتروني للقمار غير الشرعي تمكّنت الأجهزة الأمنية من حجبها، منذ أصدر المدّعي العام التمييزي السابق غسان عويدات، في 28 آذار من العام الماضي، قراراً طلب فيه حجب مواقع هذه المواقع. رغم ذلك، فإنّ المواقع الإلكترونية ومحالّ الـ«Video Poker» ومكاتب قمار تعمل تحت غطاء ألعاب التسلية أو تصريف الأموال أو حتى كمقاهٍ، تسيطر على نحو 75% من سوق ألعاب القمار في لبنان.

ويؤكد مصدر في مكتب مكافحة القمار لـ«الأخبار» أن المكتب «يقوم بحجب أي موقع لدى رصده، لكن يستحيل علينا حجب كل المواقع وإقفال هذا الملف، أولاً لاستخدام المشغّلين خاصية VPN التي تعيق تحديد إحداثيات الموقع وتظهر عنوانه خارج لبنان، ما يمكّن المشغّلين من إعادة فتحه بعد حجبه، وثانياً لأن قسماً كبيراً من الخوادم (Servers) موجود أساساً خارج الأراضي اللبنانية ويُدار من الخارج». أما مكاتب القمار، فقد «أقفلنا قسماً كبيراً منها بالشمع الأحمر، وبقي القليل الذي نقفله عند كشفه، فيما هناك مكاتب تملك رخصة لإدارة الألعاب من كازينو لبنان»، مشيراً إلى أنه بسبب خاصية الـ VPN التي تخفي هوية المشغّل، «لم تعد هناك حاجة إلى فتح مكاتب قمار في ظل وجود مواقع إلكترونية تتيح ممارسة الألعاب عبر الهواتف الذكية الموجودة في متناول الجميع».

غير أن رئيس مجلس إدارة كازينو لبنان رولان خوري أكّد لـ«الأخبار» أن «الدولة ما سكّرت شي، ومحالّ القمار غير المرخصة والتي لا تدفع ضرائب تملأ البلد». وأوضح أن إدارة الكازينو في صدد رفع دعوى قضائية ضد هؤلاء، خصوصاً «خمسة أسماء كبيرة باتت في حوزة مكتب مكافحة القمار وبقية الأجهزة الأمنية، ومنذ نحو 15 يوماً وصل الملف إلى المدعي العام»، مشيراً إلى «تقاعس الأجهزة الأمنية، بسبب الغطاء الأمني والسياسي لبعض المشغّلين غير الشرعيين».

تبييض أموال

ويؤكد مصدر أمني لـ«الأخبار» بأن «بعض المكاتب غير الشرعية لا تُداهم، وبعض المواقع الإلكترونية لا تُحجب، بسبب الغطاء الأمني والسياسي لمشغّليها»، لافتاً إلى أن معظم هؤلاء «يعملون في مجالات عمل أخرى غير القمار، ومعظمهم عصابات تمارس السلب وتجارة المخدّرات والسلاح وتعمل في الربا». وأوضح أن وسائل عدة يتّبعها المشغّلون لتبييض الأموال «بواسطة صرّافين غير شرعيين، أو عن طريق شراء العملات الرقمية لتحويل الأموال بين حسابات متعددة لتصعيب عمليات التتبّع، أو عبر تأسيس شركات وهمية أوفشور يستخدمونها لتحويل الأموال وتبييضها، إضافة إلى الطرق التقليدية بتهريب الأموال في حقائب السفر». ولفت إلى وسيلة جديدة للتبييض عبر تطبيق «تيكتوك»، إذ «تُفتح حسابات بأسماء وهمية وتُشحن بالـ Coins التي تُدفع في ما يسمى جولات التحدي المباشر كهدايا افتراضية لتتحول مجدداً إلى Coins في بلد آخر حيث يمكن تقريشها وتسلّمها». وأشار إلى أن «مكافحة هذه الظاهرة تبدأ من ضبط حركة الأموال. يكفي كشف شهر واحد لحركة الأموال التي دخلت أو خرجت عبر مطار بيروت لالتقاط رأس الخيط. لكن، هل تغضّ الدولة الطرف عن دخول هذا الكم الهائل من الأموال بسبب أزمة الدولار؟».

أحد المشغّلين أكّد لـ«الأخبار» أنه «حتى اليوم، لا يزال عدد كبير من المكاتب شغّالاً وعلى عينك يا تاجر. شوف من بضهرهم بتفهم القصة كلها». ووصف حملة حجب المواقع بـ«البروباغاندا»، إذ إن «المواقع التي تمّ حجبها ليست متداولة بشكلٍ كبير في السوق». وأضاف: «بعد حملة الأجهزة الأمنية أغلقنا مكاتبنا ولجأنا إلى المواقع الإلكترونية». وعن كيفية العمل بهذه المواقع، عدّد الخطوات التالية: «ننشئ حساباً (Account) رئيسياً للتشغيل على أحد المواقع تتم تعبئته بالنقود، وننشئ لكل زبون حساباً نقوم بتعبئته عبر تحويل المبلغ الذي يريده من الحساب الرئيسي للتشغيل. وعند فوز الزبون، نحسم جزءاً من المبلغ كعمولة، ونسلّم الباقي باليد عبر Delivery أو بواسطة مكاتب تحويل الأموال».

ووفق استقصاء قامت به «الأخبار»، تبيّن وجود أكثر من 50 موقع قمار إلكترونياً غير شرعي يمكن الرهان فيها على المباريات الرياضية أو ممارسة ألعاب الروليت والبلاك جاك والبوكر وغيرها، وأبرز هذه المواقع: Lira win، yala bet، turn river، win poker، lava bet، hotbet، betway، rabona، time scores وغيرها العديد من المواقع التي لا تزال «شغّالة» منذ ما قبل صدور قرار عويدات. ويتم إيداع الأموال فيها عبر محافظ Neteller أو Skrill أو MuchBetter، التي تمنح مستخدميها حدوداً عالية للدفع والسحب مع رسوم منخفضة، ولا يمكن تتبع حركة الأموال من خلالها، كما يمكن الإيداع فيها عن طريق العملات الرقمية التي تُوفّر تعاملات مجهولة المصدر من دون رسوم. أما وسائل الدفع الأكثر شيوعاً فعبر محفظة PayPal وبطاقتي Cashu وPayfort الإلكترونيتين، نظراً إلى استحالة تتبّع جهات إرسال المال عبرها.

ووفق مصادر أمنية، فإن بول م.، المعروف باسم «Jay» والمقيم في السويد، هو أحد المشغّلين الأساسيين لمواقع القمار غير الشرعي من خارج لبنان، علماً أنه منهم بتبرؤس ما بات يُعرف بعصابة الـ «TikTokers» لاغتصاب القاصرين وتصويرهم وبيع الصور على الـ Dark Web. أما في لبنان، فإن من بين كبار المشغّلين كلاً من طارق د.، إيلي م.، طاهر ب.، فادي أ. ن.، جاك ب.، هيثم ع.، وشخص من آل بروشيان، و«جاك الملك» و«AVO». ويدير هؤلاء سوق القمار السوداء بالتنسيق في ما بينهم. وأوضحت المصادر أن بعض هؤلاء اعتُقلوا سابقاً، لكنّ «التحقيق معهم اقتصر على سؤال واحد عمّا إذا كانوا يشغّلون مواقع قمار إلكترونية، قبل أن يُطلق سراحهم»!

وتؤكد المصادر وجود محل للقمار غير الشرعي في منطقة إنطلياس بإدارة مشغّل يحظى بغطاءٍ مباشر من حزب القوات اللبنانية، وأربعة محالّ في منطقة برج حمود (شارع أراكس، شارع أرمينيا، أوتوستراد الدورة، وقرب ساحة البلدية) يغطيها حزبا «الهانشاك» و«الرامغافار» الحليفان للقوات. وأظهرت التحقيقات أن نسبة الإقبال الأعلى على القمار غير الشرعي، خصوصاً الإلكتروني، كانت ضمن قضاءَي كسروان والمتن، خصوصاً برج حمود فإنطلياس، جل الديب، الدورة، زوق مصبح، وغيرها. فيما تغيب مكاتب القمار ومحالّه عن بعض المناطق البيروتية وطرابلس وعكار وصيدا، حيث تنحصر المقامرة غير الشرعية بالمواقع الإلكترونية. وفي مدينة صور، يخصص أحد المقاهي قرب مركز الدفاع المدني في المدينة غرفة سرية للقمار لا يدخلها إلا المحظيون، إضافة إلى مكتب بورصة يشغّل مواقع قمار إلكترونية. وتشير المصادر إلى «تورط رجل أعمال كبير في هذا الملف إلى جانب عملة في تجارة الأسلحة، مستفيداً من علاقات واسعة تجمعه بأحزاب وشخصيات أمنية وسياسية». كذلك تغيب محالّ القمار في الضاحية الجنوبية، لمصلحة مواقع إلكترونية يُديرها مشغّلون على علاقةٍ بمشغّلين كبار من خارج الضاحية.

> **الـ VPN تعيق عمل الأجهزة الأمنية**
>
> يقوم مشغّلو مواقع القمار بتحميل الـ VPN وتعديل عنوان الـ IP، ما يجعل تحديد عناوينهم الحقيقية مستحيلاً. كما أن هناك تطبيقات تعمل بواسطة خوادم منتشرة في الفضاء السايبيري، تتيح للمستخدم اختيار البلد الذي يريد الحصول على الهوية الإلكترونية الخاصة به، أبرزها Nord VPN و Express VPN و«Private VPN» و«CyberGhost».
>
> ويؤكد خبير تقني أن هناك حلّين جذريّيْن لهذه العوائق، لكنهما يحتاجان إلى عمل دؤوب وتقنياتٍ عالية وقرار واضح ومتابعة لهذا الملف. الأول، مهاجمة السيرفرات الرئيسية بشكلٍ مباشر ومتتالٍ بالفيروسات يومياً (حوالى 100 ألف هجمة في الثانية)، عبر حواسيب عالية الجودة، ما يحتاج إلى «هاكرز» محترفين لخرق جدار الحماية قبل الوصول إلى السيرفر المستهدف. والثاني، حجب مواقع وتطبيقات الـ VPN من الشبكة العنكبوتية الرئيسية الواصلة إلى لبنان عبر كابيل الفايبر أوبتيك الرئيسي الذي يمد شركات التوزيع بالإنترنت.

(هيثم الموسوي)

تقرير

توحيد الامتحانات «مجزرة» بحقّ طلاب الجنوب!

زينب حمّود

بعد ضغوطات سياسية لعدم سلخ الجنوب عن الخريطة التربوية، تخلّت وزارة التربية عن «الإجراء الخاص» الذي يطاول طلاب الشهادة الثانوية الرسمية في الجنوب، وقرّرت إخضاع كلّ طلاب الفروع الأربعة لامتحانات موحّدة على مبدأ المواد الاختيارية، متجاهلة عدم تكافؤ الفرص، نفسياً واجتماعياً وتربوياً، بين الطلاب اللبنانيين وأقرانهم في نحو 24 ثانوية خاصة ورسمية في القرى الحدودية أقفلت أبوابها وانتقلت إلى التعليم عن بعد، من دون استقصاء مديري هذه المدارس وأساتذتها وطلابها عمّا إذا كانوا يرغبون أساساً بهذه «المساواة»، إذ «كيف يمكن عدم تمييزنا عن غيرنا والتعامل معنا وكأننا حصّلنا الكفايات بالطريقة نفسها التي حصّلها من درس حضورياً»، تتساءل زينب قطيش، الطالبة في ثانوية عيترون الرسمية، مشيرة إلى «أننا هُجّرنا من بلدتنا حولا إلى بلدة خربة سلم، وانقطعنا عن التعليم عن بعد بسبب فقدان الإنترنت وانقطاع الكهرباء، لأيام أحياناً، وكنا نتسلّم الدروس عبر واتساب. لذلك، فيما نعاني اليوم لإنهاء المنهاج المطلوب، هناك من بدأ بالمراجعة».

قرار إجراء امتحانات رسمية موحّدة جاء صادماً، ويصفه مدير ثانوية الخيام الرسمية محمد شكر بـ«المجزرة بحق حوالي 800 طالب يواجهون عدواناً من أمامهم وطعناً في ظهرهم، لأن من المستحيل أن يجتاز طالب تعلّم أونلاين الاختبار نفسه مع طالب تلقّى تعليماً حضورياً، إذ إن 10 ساعات تعليم حضوري تُقدّر بـ 25 ساعة أونلاين، في سويسرا وليس في لبنان حيث ينقطع الإنترنت». لذلك، تكتّل مديرو 12 ثانوية خاصة ورسمية حدودية مقفلة من أجل «تصحيح القرار، وحصلنا على وعود من النائب أشرف بيضون بأن يتخذ وزير التربية عباس الحلبي إجراءات أكثر إنصافاً لطلاب الجنوب، وتواصل المركز التربوي للبحوث والإنماء مع ثانويات الحافة لتحديد عجلة إنهاء المناهج».

«خوض طلاب الجنوب امتحانات رسمية بشكلها الحالي هو ضرب جنون»، بحسب أستاذ الكيمياء في ثانوية عيترون الرسمية صادق قطيش الذي يجزم بـ«أننا لن نلحق المنهاج»، وهو ما يتفق عليه أكثر من أستاذ يؤكدون أن المطلوب «العدالة لا المساواة، بين طلاب تعرّضوا لضغوط نفسية واجتماعية نتيجة القصف والتدمير وفقدان أقرباء، وآخرين لم يمروا بأيّ من هذا كله».

في المقابل، ينطلق أنصار الامتحان الرسمي الموحّد من «رفض منح طلاب الجنوب شهادة درجة ثانية منقوصة، أو إفادات تضيّق الفرص أمامهم في الحصول على منح دراسية واجتياز بعض الجامعات»، بحسب أمين سر رابطة التعليم الثانوي حيدر خليفة، لافتاً إلى أن مديري المدارس في الجنوب أكّدوا أنه «ليست هناك شريحة انقطعت نهائياً عن التعليم باستثناء عدد قليل جداً لم يلتحق إما بقرار شخصي أو قسراً، وفي الحالتين لا يمكن أن نفعل لهم شيئاً». فيما يعلّق مدير ثانوية كفرا الرسمية فؤاد إبراهيم على طرح تأجيل الامتحانات الرسمية بأنه «إذا طالت الحرب بانتظار الوقت المناسب لإجراء الامتحانات ستضيع السنة على الطلاب»، مشيراً إلى أنه «ليست هناك جهوزية تامة للاستحقاق لوجستياً ونفسياً وتربوياً في كلّ لبنان، وهل من يضمن سلامة الطلاب والأساتذة المنتقلين إلى مراكز الامتحانات في البقاع أو في الزهراني مثلاً؟».

توحيد الامتحان أسيء فهمه، والمراد امتحانات واحدة لكلّ طلاب لبنان على قياس طلاب الجنوب، «تقف عند روزنامتهم وتتلاءم مع مستويات الطلاب التعليمية، خصوصاً في نحو 24 ثانوية خاصة ورسمية مقفلة من علما إلى كفرشوبا»، وفق بعض مديري المدارس. كيف يحصل ذلك؟ من خلال إجراءات متعددة يجري التفكير بها في وزارة التربية، في مقدّمها «تقليص إضافي للمناهج واعتماد مبدأ الأسئلة الاختيارية ضمن المواد الإلزامية، ما يفتح المجال أمام طلاب الجنوب لاختيار المحاور التي أخذوها وتجاوز أخرى لم يصلوا إليها». وبحسب خليفة، «يمكن لهذه الإجراءات أن تشمل كل طلاب لبنان أو تُخصّص لمن تعرّضوا لظروف استثنائية فقط، وهذا يحتاج إلى مناقشة سريعة».

يبقى ما سبق أفكاراً معلّقة في الهواء فيما الخطوة الأولى لإيجاد الحلّ هي الاعتراف بوجود مشكلة حقيقية في صفوف طلاب الجنوب، والتفكير السريع في قرار استثنائي لظرف استثنائي، والابتعاد عن «عبثية التفكير في المرحلة الجامعية ما دام الطلاب لن يجتازوا الامتحان الرسمي أصلاً قبل اتخاذ إجراءات مناسبة وسريعة».

> **تسيطر مكاتب ومواقع الكترونية على 75% من سوق القمار**

تقرير

فوضى التقليص من فوضى المناهج

فاتن الحاج

الارتجال يكاد يكون التعبير الأكثر وروداً في أحاديث أساتذة المواد التعليمية بشأن قرارات وزارة التربية، وإن اختلفت وجهات نظرهم حيال هذا القرار أو ذاك. تقليص المناهج لمواءمتها مع الظروف الاستثنائية هو أحد المواضيع التي ينقسم حولها الأساتذة، فمنهم من يقول إن العام الدراسي كان «طبيعياً»، لذلك لم يكن حذف الدروس على طريقة «القصقصة» خياراً سليماً، وخصوصاً في المواد العلمية حيث هناك مواضيع لها صلة بالسنوات الأدنى ولا يجوز أن تحذف، فيما يرى آخرون التقليص «واقعياً»، ومنسجماً مع وضعية المدارس الرسمية التي لم ينجز قسم لا بأس به من معلميها برامجهم لأسباب تربوية لها علاقة بالفاقد التعليمي المتراكم من عام إلى آخر، بفعل تفاقم الأزمات بعد عام 2019».

فيما يعتقد طرف ثالث أن التقليص «بات مسألة فرعية لا تشكل فارقاً تربوياً ملحوظاً، فالإلغاءات لم تعد تقدّم أو تؤخر، ولا سيما في المواد الأدبية والإنسانية، لكون فوضى التقليص من فوضى المناهج المهترئة التي تعاني خللاً بنيوياً، فالفلسفة مثلاً تحوّلت من مادة تعتمد في منهجيّتها على التفكير والبحث والاستدلال والتعرّف إلى آراء الفلاسفة ومناقشتها إلى مادة محفوظات غير ذات قيمة معرفية».

حتى الآن، ليس في حوزة الأساتذة معلومات مؤكدة عما إذا كان التقليص الموزع عليهم نهائياً، أم ستكون هناك تسهيلات إضافية ولا سيما في صفوف الشهادات الرسمية، وأن وزير التربية عباس الحلبي كلف أخيراً المركز التربوي للبحوث والإنماء باستكمال الدراسة التي أعدّها بشأن مستوى التحصيل التعلمي، وخصوصاً لدى تلامذة المدارس المقفلة. مع ذلك، هناك من يعتقد أن اعتماد المواد الاختيارية هو تقليص بحد ذاته، ويستبعد أن يطرأ تقليص جديد. وإذا كان لكل مادة من المواد التعليمية خصوصيتها، فإنّ الانطباع المشترك بين الكثيرين هو أن «الأمور تدار بالتكهّنات، والقرارات تتخذ في ربع الساعة الأخير، وهناك معمعة وسوء تبليغ وسوء تواصل بين من يعمل على المناهج وأساتذة الصفوف، والجولة التي قام بها المركز على المدارس ليست جدية، إذ بنى بياناً استطلاعياً غير دقيق على عيّنات انتقائية». فقد فوجئت أستاذة اللغة العربية في صف الآداب والإنسانيات بأن التقليص طاول ثلاثة محاور في منتصف المنهج استهلك شرحها جزءاً كبيراً من العام الدراسي، فيما كان يمكن حذف بعض المحاور الأخيرة. وأشارت إلى أن المناهج المعتمدة حالياً «تعاني من ثغر كثيرة، لكنها ليست بالسوء الذي يصوّرونها به، وكانت هناك إمكانية لوضع ضوابط ولم يكن التعاطي معها قبل عام 2019 بمثل هذه الفوضى اليوم، لاعتبارات سياسية وليست تربوية». ويشير أحد أساتذة الكيمياء إلى أن المادة غير متكاملة وغير مترابطة بفعل التقليص المتتالي، وهناك قطع في المعلومات بين سنة وأخرى، فالأستاذ في الصف الأعلى يضطر إلى تخصيص وقت من خارج الدوام لتعويض الطلاب معلومات لم يأخذوها في الصف الأدنى، وهناك ضرب للترابط بين المواد، كأن تكون هناك محاور محذوفة في الرياضيات مثلاً تفيد في الفيزياء. ولفت إلى أن الطلاب يواجهون صعوبات في مباريات الدخول في الجامعات ولا سيما الجامعة اللبنانية التي لا تراعي التقليص، ويضطرّون إلى ردم معلوماتهم المنقوصة استعداداً لهذا الاستحقاق. ويبدو الأستاذ مقتنعاً بأن العام الدراسي الحالي لم يكن مختلفاً عما كان عليه قبل عام 2019، والتقليص لم يكن مبرراً، وكان باستطاعة الأستاذ الجدي أن ينجز الدروس كاملة، لكن المشكلة كانت في تراخي بعض الأساتذة وانتظارهم للإلغاءات والتقليصات وعدم بذل جهد أكبر في إعداد الأسئلة.

لكنّ هذا ليس رأي أحد أساتذة الفيزياء الذي يعتقد أن التقليص هذا العام واقعي وأفضل من العام الماضي، وستسلك الأمور مساراً تصاعدياً لجهة الاستغناء عن التقليص تباعاً، وردم الفاقد التعليمي بما أن الأمور توضع على السكة في ما يخصّ تعديل المناهج التعليمية. لا يوافق الأستاذ على النظرة الكلاسيكية للتعليم والقول إن حذف بعض الدروس يضرب المستوى، «فالأمر نسبي، والمعيار في التعليم لم يعد كمية المادة والمحتوى الذي تقوم عليه مناهج عام 1997، وإنما مهارات وكفايات التفكير، ففلسفة التربية هي تعليم الطالب كيف يحلّل ويصنع المعرفة ويحلّ المشاكل التي يصادفها في حياته، وهذا ما ستركّز عليه المناهج المطوّرة».

> **التقليص في المواد العلمية يضرب الترابط بين السنوات التعليمية**

قضية اليوم

بسبب طلاق مالي بين نقابتَي الأطباء في بيروت وطرابلس

الأدوية تتكدّس على المعابر

(مروان بو حيدر)

فؤاد بزي

بسبب وقوع الطلاق التام بين نقابتي الأطباء في بيروت وطرابلس، تتكدّس الأدوية المستوردة على المعابر الحدودية البحرية والجوية. يحصل هذا الأمر منذ عودة الدوائر الرسمية إلى العمل بعد عطلة عيد الفصح. فقد تعرقلت معاملات تخليص الأدوية من الجمارك على خلفية «رسم النقابة» بعدما قرّرت نقابة أطباء طرابلس تحصيل حصّتها من هذا الرسم مباشرة، ما يعفيها من انتظار أن تمنّ عليها نقابة بيروت بتسديد ما يستحق لها من حاصلات الرسم. هكذا أصبح

المجلس الأعلى للجمارك حسم قرار الفصل بين النقابتين في تحصيل الرسوم

تسديد الرسم لأيّ شحنة تأتي إلى مرفأ بيروت أو مرفأ طرابلس أو جواً عبر مطار بيروت، يتطلّب توقيعين من نقابتَي الأطباء، أحدهما في طرابلس والآخر في بيروت، ما عقّد عملية تخليص البضائع.

هذه الإشكالية تعود إلى عام 2019 حين قرّر مجلس نقابة أطباء بيروت خفْض حصّة نقابة أطباء طرابلس من عائدات «رسم النقابات» إلى 16% بعدما كانت 25%. عندها قررت نقابة طرابلس السير في التقسيم والتفاوض على إعادة رفع نسبتها من الرسم. وبعد 3 سنوات من المفاوضات، وفي خضم الانهيار الاقتصادي، اتفق الطرفان على رفع حصّة نقابة طرابلس إلى 20% مقابل 80% لنقابة بيروت. لكنّ التوافق لم يحلّ المشكلة، إذ إن «نقابة بيروت استمرت بتحصيل نسبة 100% من الرسوم، وتتأخر بإعطاء طرابلس حصتها التي تدفع بشكل سنوي وتحسم 15% منها بحجة بدل التحصيل»، يقول نقيب الأطباء في طرابلس الدكتور محمد صافي. ويشير إلى أن خسائر نقابة طرابلس من تلازم المسار مع بيروت كبيرة: «خلال الأعوام الممتدة من 2019 حتى 2021، بلغت حصة طرابلس من رسم النقابات 4 مليارات ليرة، دفعتها نقابة بيروت بشيك مصرفي، ورسوم عام 2022 التي بلغت قيمتها 8 مليارات ليرة دفعت في أيار من عام 2023، أما أموال العام الماضي، فلم تحصّل حتى الآن»، وفقاً لصافي، و«هذا الانتظار الطويل لتحويل الأموال أدّى إلى خسارة قيمتها كونها تحصّل بالليرة، ما يعني وقوع نقابة طرابس في خسائر أكبر». لذا درست نقابة الشمال موقفها القانوني والمالي، وقرّرت أن تحصّل عائداتها من الرسم مباشرة بدلاً من أن تقوم نقابة أطباء بيروت بتحصيله نيابة عن النقابتين. وبالفعل، أتى قرار الفصل في عام 2022 بموافقة وزيرَي الصحة والمال، إلا أنه ظلّ حبراً على ورق بسبب رفض نقابة بيروت تطبيقه. وفي 29 نيسان 2024، اتخذ المجلس الأعلى للجمارك قراراً حمل الرقم 2024/2799، تقرّر بموجبه فصل تحصيل الرسوم بين النقابتين وتفريع بند التحصيل في البيانات الجمركية إلى قسمين: «نقابة أطباء لبنان في بيروت»، و«نقابة أطباء لبنان في طرابلس». إنما في لحظة إتمام الفصل، وقعت الشركات المستوردة ومخلصو المعاملات في الإرباك، إذ دفع المستوردون رسم النقابات كاملاً لدى النقابة في بيروت وفقاً لما كان معمولاً به سابقاً، إلا أن الجمارك رفضت إخراج البضائع من دون ختم نقابة أطباء طرابلس عليها إلى جانب ختم نقابة أطباء بيروت.

هكذا، بدأ الأخذ والرد بين المستوردين والجمارك والنقابتين. الشركات ترى أنها دفعت نسبة 100% من الرسوم ولا تتحمل بالتالي وزر المشكلة المستجدة، وتريد إخراج بضائعها بأسرع وقت ممكن من المطار والمرفأ حتى لا تدفع أرضيات إضافية، بينما تنفذ الجمارك قرار مجلسها الأعلى بالفصل بما يتوافق مع ما سعت إليه نقابة أطباء طرابلس.

إزاء هذه الفوضى، تدخّلت نقابة مستوردي الأدوية وأعلمت أعضاءها عبر البريد الإلكتروني أن نقابة طرابلس موافقة على عدم دفع الشركات أي مبالغ إضافية عن البضائع التي وصلت قبل صدور قرار المجلس الأعلى للجمارك في 29 نيسان الماضي، وطلبت منهم التوجه إلى نقابة أطباء طرابلس لتحصيل الختم لإخراج الأدوية من المطار والمرفأ. لكن في اليوم التالي، تراجعت نقابة مستوردي الأدوية عن البريد الأول، وأرسلت بريداً ثانياً طلبت فيه من الشركات «انتظار انتهاء الاجتماعات في نقابة أطباء طرابلس بسبب وجود تعقيدات تحول دون ختم المعاملات». غير أن الشركات المستوردة لم تنتظر انتهاء المفاوضات، وعمد عدد منها أمس إلى دفع حصّة نقابة أطباء طرابلس من رسم النقابات المقدّرة بـ 20% لتحصيل موافقة الجمارك على إخراج الأدوية، فأرسلت مندوبيها إلى مقر نقابة الأطباء في طرابلس لدفع الرسم وختم المعاملات بسبب عدم وجود مندوبي النقابة في بيروت سوى يومَي الأربعاء والجمعة من كلّ أسبوع.

إصرار على التقسيم

يتأسّف نقيب الأطباء في بيروت يوسف بخاش على إصرار نقابة طرابلس على التقسيم، مشيراً إلى «أنّ نقابته أنقذت الرسم عندما طالبت بربطه بسعر الدولار في السوق والتوقف عن دفعه باللولار، ما أوقف الخسائر المالية للنقابة، وأعاد ضخّ الأموال في صناديقها وساهم في زيادة المعاشات التقاعدية للأطباء وأجور العاملين في النقابة، وجنّبها دولرة الاشتراكات السنوية للأطباء البالغة 100 دولار سنوياً، علماً أنّها كانت قبل الأزمة 650 دولاراً». وأكّد بخاش عرض نقابته على طرابلس فتح مكاتب مجاورة لتحصيل رسوم النقابات، لكنّهم أصرّوا على استئجار أماكن خارج مبنى نقابة بيروت.

2,5%

هو مجموع الرسوم التي كانت تحصّل تحت عنوان «نقابة الأطباء» وهي تتوزّع بنسبة 0,5% من سعر كل علبة دواء أو مستحضر طبي، و2% من أسعار اللوازم والأدوات الطبية

تقرير

«الهيئة المصرفية العليا»: شبهات مالية حول طارق خليفة

في مطلع الأسبوع الماضي، تداول عدد من العاملين في القطاع المالي، بضعة أجزاء من مداولات الهيئة المصرفية العليا بخصوص بنك الاعتماد المصرفي بعنوان «قضية رالف صياح». وأتت هذه الأجزاء في ورقتين مقتطعتين من تقرير صادر عن أمانة سرّ رئيس «الهيئة» - مصرف لبنان في إطار «ملخّص مواضيع جلسة 2022/8/11»، تتضمّن الورقتان معطيات متعلقة بتحليل حركة حسابات رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد المصرفي طارق خليفة وشركتَي استشارات مالية مملوكتين من فيليب مخيبر ورالف صياح وبحسابات عائدة لأفراد آخرين. خلصت الهيئة إلى أن هناك «مؤشرات جدية إلى أن طارق خليفة هو صاحب الحق الاقتصادي الفعلي في حسابات رالف صياح وحساب First Fin لدى الاعتماد المصرفي»، بالإضافة إلى أن «جميع المُعطيات تُشير إلى وجود خلل في النظام المصرفي لدى الاعتماد المصرفي». هل قصدت الهيئة أن الفوضى في البنك كانت مقدّمة لاختلاس ما؟

خريطة العلاقات

بعد إعادة ترتيب الوقائع الواردة في ملخّص الجلسة، تبيّن أن هناك علاقة بين طارق خليفة وشركتَي First Fin services وFirst Finance services LTD، إذ إن مالك الشركة الثانية رالف صياح، هو أيضاً يمثّل شركة أخرى (Holf Iban sal Holding) هي عضو في مجلس إدارة بنك الاعتماد المصرفي. كما أن الشركة الأولى هي محور عمليات إيداعات نقدية وتداول شيكات انتهى بعضها في حساب طارق خليفة لدى البنك اللبناني الفرنسي. وكان لافتاً أن أحد الشيكات التي أودعها خليفة في حسابه لدى البنك اللبناني الفرنسي صدر من حسابات First Fin في بنك الاعتماد المصرفي من دون أي أثر لهذه القيود في حساباتها لدى الاعتماد المصرفي.

* First Fin services: هي بحسب ما ورد في تقرير الهيئة المصرفية العليا، شركة استشارات مالية مملوكة من فيليب مخيبر. وتغذّت بين عامي 2018 و2021 بإيداعات نقدية بمجموع 320 ألف دولار. كما يشير التقرير إلى الآتي:

- أُجريت سحوبات بمُوجب شيكات منها شيك بقيمة 370 ألف دولار قُبض نقداً من رالف صياح. كما تبيّن وجود 3 شيكات مسحوبة لأمر جوان قسطنطين كيراتسون، أُودعت في حساب طارق جوزيف خليفة رئيس مجلس إدارة الاعتماد المصرفي، وفي حساب لدى البنك اللبناني الفرنسي باسم فريد الكسندر رزق - المدير العام للاعتماد المصرفي.

- تغذّى حساب طارق خليفة لدى البنك اللبناني الفرنسي بشيك قيمته 500 ألف دولار من شركة First Fin، وأفاد البنك بأنه يُمثل عائدات استثمار عقاري وشيك «مُظهّر» بقيمة 100 ألف دولار لأمر جوان كيراتسون من حساب First Fin.

- تغذّى حساب فريد رزق لدى البنك اللبناني للتجارة بشيك بقيمة 50 ألف يورو من شركة First Fin.

* First Finance services LTD: رالف صياد هو مؤسّس هذه الشركة التي تتعاطى الأعمال الاستشارية، وتفرّع عنها لمصلحة المحامي وائل أبي حبيب. وصياد يمثّل شركة Holf Iban sal holding في عضوية مجلس إدارة الاعتماد المصرفي، وقد تمّ الاستعلام عن حساباته وحسابات مرتبطة به مثل زوجته جوان قسطنطين، وابنيه كريستوفر وجيمي، وشركات مرتبطة به أيضاً هي: «Textiles Industries sal, All Tex sal، شركة AGI».

وتفيد المعطيات الواردة في التقرير بشأن حركة حسابات رالف صياد وحسابات الشركة، الآتي:

- بين عامي 2016 و2021 تغذّت حسابات رالف صياد على شكل إيداعات نقدية بقيمة 4 ملايين دولار، مُعظمها سحوبات نقدية من شركة First Finance services Itd.

- لدى رالف صياد اتفاقية موقّعة مع First Finance تُفيد بأنه يُقدّم خدمات استشارية للشركة مُقابل دفعات شهرية، مع الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من التحاويل تم قيدها في حسابات أولاد رالف وليس في حساباته الشخصية.

- تبيّن أن كل السحوبات النقدية من الشركة وقّعها رالف مباشرة، فضلاً عن أن جميع الشيكات المُودعة «مظهّرة» من قبله.

- تغذّت حسابات الشركة بشيكات مجموعها 1,3 مليون دولار، منها شيك بقيمة 163 ألف من آلان أدوارد صياد لدى الاعتماد المصرفي، وشيك بقيمة 60 ألف دولار من رالف صياد.

- تغذّت حسابات الشركة بتحاويل مجموعها 4 ملايين دولار (في عام 2016: 664 ألف دولار، في عام 2017: 221 ألف دولار، في عام 2018: 830 ألف دولار، في عام 2019: 600 ألف دولار).

- مجموع السحوبات النقدية من حسابات الشركة والتي صبّت في حسابات رالف صياد «مجموعته» بلغ 2,6 مليون دولار.

استنتاجات الهيئة

إذاً، ما الذي استنتجته الهيئة من التحقيق في حركة الحسابات هذه؟ تقول الأمانة العامة للهيئة المصرفية العليا في ملخّص مداولاتها في الجلسة التي عُقدت في 2022/8/11، الآتي:

- يظهر من تحليل حركة الحسابات أن هناك مُؤشرات جدية إلى أن طارق خليفة هو صاحب الحق الاقتصادي الفعلي في حسابات رالف صياد وحسابات First Finances لدى الاعتماد المصرفي.

- أظهر التدقيق في حسابات المعنيّ لدى البنك اللبناني الفرنسي أنه أودع فيه شيكاً بقيمة 500 ألف دولار مسحوباً من حساب شركة First Fin لدى الاعتماد المصرفي، غير أنه عند التدقيق في حساب الشركة لدى الاعتماد المصرفي لم يتبيّن وجود شيك مسحوب بهذه القيمة.

- جميع المُعطيات تُشير إلى وجود خلل في النظام المصرفي لدى الاعتماد المصرفي لجهة عدم صحة التصاريح عن أصحاب الحق الاقتصادي وصحة القيود المُرسلة إلى الهيئة.

(الأخبار)

*** ملاحظة: «الأخبار» لا تتبنّى أياً مما ورد في التقرير المُسرّب عن مداولات الهيئة المصرفية العليا، إنما قدّمت ما ورد فيه من معطيات بعد إعادة تحريرها. كما أنها تشير إلى أن الأوراق المُسرّبة من التحقيقات التي أجرتها الهيئة بشأن حركة حسابات طارق خليفة وسائر الأفراد الواردة أسماؤهم في التحقيقات، قد تكون جزءاً من تحقيق أوسع لم تطلع عليه، إذ قد تكون هناك تقارير سابقة أو لاحقة له فيها تحليل أوسع لحركة الحسابات والعلاقة بين الأطراف الذين تشتبه فيهم الهيئة.**

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4586

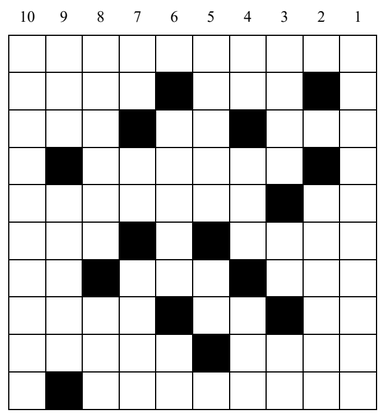

أفقيا

1- مسرحية للأخوين رحباني – 2- مدينة سويسرية – ثوب ترتديه الهندِيّات – 3- قبر – لحم غير مطبوخ – نوع من السباع الهندية – 4- صحيفة لبنانية محتجبة – 5- أمر فظيع – برج فرنسي – 6- ملك فارسي – من أسماء السيف – 7- أحرف متشابهة – قاعة الإستقبال – للتمنّي – 8- زلق وسقط – خلاف خير – من النبات – 9- رجوع – أهم القصور الملكية في فرنسا – 10- فنان كويتي

عمودياً

1- مخرج أميركي راحل من عمالقة السينما في القرن العشرين – 2- إطارات السيارة – 3- اباشر – جرذ بالأجنبية – للتفسير – 4- إسم موصول – جمع على غير ترتيب أمتعته وأشياءه للذهاب أو السفر – إبن الأسد – 5- من الطيور – إحسان – 6- يلغثه – زجر الغنم – 7- شعور – للنداء – حملي – 8- ممثلة مصرية – أري – 9- غاية وحاجة – عالم فيزيائي إيطالي إخترع البطارية الكهربائية – 10- من أبرز المعالم الدينية السياحية في لبنان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اولان باتور – 2- برازيليا – 3- لم – أرال – لس – 4- مصاغ – قيس – 5- بارودة – يال – 6- يروني – منحت – 7- اين – زنّ – إبن – 8- الكرت – 9- شدّ – أنوار – 10- الإنكشارية

عمودياً

1- اولمبيا – ما – 2- مصاريف – 3- لب – اورون – شا – 4- اراغون – أذن – 5- نار – ديزل – 6- برّاقة – نكاش – 7- ايلي – رنا – 8- تل – سيناتور – 9- ويل – أحب – اي – 10- رأس التنورة

sudoku 4586

3				1		8	4	
1		4			2	9		3
5	2					7		
	8						3	
2	4			9			6	7
	9						2	
		7	9					5
	5		8	2				1
8			3	7				4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4585

4	1	9	2	5	3	6	7	8
3	5	2	7	8	6	9	4	1
8	6	7	9	4	1	3	2	5
5	8	1	3	6	4	7	9	2
2	4	3	8	9	7	5	1	6
9	7	6	1	2	5	8	3	4
1	3	8	6	7	2	4	5	9
7	9	4	5	1	8	2	6	3
6	2	5	4	3	9	1	8	7

مشاهير 4586

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب فرنسي (1840-1897)، له رواية « الشيء الصغير»

1+2+6+7+8+9 = البحيرات ■ 3+5+6+10 = غالي الثمن ■ 4+11 = ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: عبد الحق حامد

طوفان الأقصى

نهاية مفاوضات القاهرة
إسرائيل تعاند أميركا: لا لوقف الحرب

انتهت جولة المفاوضات التي استمرّت يومين في القاهرة، بعدما عاد وفد حركة «حماس» إلى الدوحة، ووفد العدو الإسرائيلي إلى تل أبيب، وقفل مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليام بيرنز، عائداً إلى واشنطن. وبدا واضحاً أن الوسطاء، وخصوصاً بيرنز، لم يتمكّنوا من إقناع الإسرائيليين بالانسياق ضمن المسار الذي رسمه الأميركيون مع المصريين والقطريين، في القاهرة، وأعلنت حركة «حماس» موافقتها عليه. وبحسب التقارير العبرية، فإن بيرنز فشل، خلال زيارته لتل أبيب أول من أمس، في «زحزحة بنيامين نتنياهو عن موقفه الرافض لتحديد موعد نهائي لإنهاء الحرب»، وكذلك في ثنيه عن «تمسّكه بصيغة تسمح له بتنفيذ عمليات عسكرية خاطفة، متى ما استدعت الحاجة إلى ذلك». وفي المقابل، فإن هذا بالذات هو ما ترفضه المقاومة رفضاً قاطعاً، ولا يمكن أن تساوم عليه، إذ بحسب مصادر مطّلعة، «يحضر في ذهن المقاومة - بشكل دائم - هاجس أن يتحوّل قطاع غزة، إلى ضفة غربية ثانية، يدفع الجيش الإسرائيلي قواته إلى داخلها متى أراد، ويقتل ويدمّر». وبناءً عليه، أبلغ وفد «حماس» المتواجد في القاهرة، الوسطاء، التزام الحركة وتمسّكها بالموافقة على الورقة التي قدّمها الوسطاء، وعلى التعديلات التي أجراها بيرنز عليها لا غير ذلك.

وبحسب مصادر مصرية مطّلعة على المفاوضات، فإن الحركة «أعلنت - عبر مغادرة وفدها - انتهاء جولة المفاوضات الأخيرة فعلياً، وذلك احتجاجاً على استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح جنوبي القطاع، والمؤشرات المتزايدة إلى توسّعها في الأيام المقبلة». وعلى الضفة المقابلة، قال مسؤول إسرائيلي كبير، لوكالة «رويترز»، إن «إسرائيل قدّمت للوسطاء في محادثات الهدنة في غزة تحفّظاتها على مقترح حماس لاتفاق إطلاق سراح المحتجزين، وإنها تعدّ أن هذه الجولة من المفاوضات في القاهرة قد انتهت». وأضاف المسؤول أن إسرائيل «ستمضي قُدماً في عمليتها في رفح وأجزاء أخرى من قطاع غزة، وفق المخطط». وبحسب مصادر مطّلعة على المفاوضات، فإن «إسرائيل اقترحت أن تُستثنى رفح من اتفاق التهدئة، بحيث يسود الهدوء كل مناطق قطاع غزة، باستثناء منطقة العمليات في رفح، الأمر الذي يساعد في انتقال النازحين من رفح إلى مناطق أخرى، حتى في شمال القطاع، ما يقلّل من الإصابات في صفوف المدنيين»، إلا أن هذا الطرح لم يلقَ آذاناً صاغية، سواء من الوسطاء، أو من حركة «حماس».

> اعتبر هنغبي ان «الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تدفع قيادات حماس إلى تشديد موقفها في المفاوضات»

وفي سياق متصل، علمت «الأخبار»، من مصادر مصرية مطّلعة، أن «إسرائيل أبلغت الجانب المصري باستمرار العمليات العسكرية على الشريط الحدودي في مدينة رفح»، واعتزامها «تنفيذ عمليات نوعية أخرى على الشريط الحدودي». كما نقلت إسرائيل معلومات إلى مصر، حول عدد الجنود الإسرائيليين المشاركين في العملية، ونوعية الأسلحة والدبابات وأعدادها، ونحو ذلك. ويقول مسؤول عسكري مصري، لـ«الأخبار»، إن «الوضع في رفح، يتّجه نحو مزيد من السوء»، مضيفاً أن «هناك مخططات إسرائيلية للتعامل مع كل منطقة في رفح بشكل منفرد، بهدف عدم الدخول في صدام مباشر مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي». وعليه، بحسب المصادر نفسها، أبلغ المسؤولون المصريون، مدير الاستخبارات الأميركية الذي كان في القاهرة، بأن على واشنطن أن تمارس ضغوطاً جدّية على تل أبيب، لدفعها إلى إنهاء عمليتها في رفح، والعودة إلى المفاوضات بجدّية. كما دفعت الأجهزة المصرية نحو تصعيد لهجة إعلامية تطالب بإلغاء اتفاقية «كامب ديفيد»، ما حمل مسؤولين إسرائيليين على الاتصال بنظرائهم المصريين، للاستفسار عن طبيعة هذه المطالبات وحجمها ومدى تأثيرها. إلا أن الجانب المصري، بحسب المصادر، «أبلغ الأميركيين أن التلويح بإلغاء الاتفاقية، جزء من الضغوط المصرية على إسرائيل، وأنه لن يجري المساس بالاتفاقية بشكل جوهري». وفي هذا السياق، وللمرة الأولى منذ بداية الحرب، طلبت مصر من سائقي الشاحنات الخاضة بنقل المساعدات، إخلاء المنطقة المحيطة بمعبر رفح من الجانب المصري، مع الاستمرار في تعزيز الإجراءات الأمنية هناك، وهو ما يمكن تفسيره بوجود خشية من تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة الحدودية.

(أ ف ب)

وعلى رغم من محاولة بعض المراسلين العسكريين، المرتبطين بطبيعة الحال بالمؤسستين العسكرية والأمنية، التقليل من تبعات الخطوة، على اعتبار أن «مخازن أسلحة الجيش ممتلئة ولم تتضرّر»، نقلت «كان» عن مسؤول إسرائيلي، قوله إن «وقف شحنات الأسلحة الأميركية للحرب على القطاع، وقد يرغم إسرائيل على إدارة اقتصاد الذخائر». لافتاً إلى أن تل أبيب قد تضطرّ لـ«الاستعانة بصديق» للحصول على أسلحة. وفي أوّل رد رسمي، رأى السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان، في حديث إلى الإذاعة الإسرائيلية الرسمية، أنه «أمر صعب جدّاً وتصريح مخيّب للآمال إلى حدّ كبير يصدر عن الرئيس الذي أعربنا عن امتناننا له منذ بداية الحرب»، معتبراً أن «تصريحات الحليف المركزي لإسرائيل ستُفسّر من جانب أعدائنا على أنها مصدر للأمل والنجاح». وتساءل: «كيف سنحقّق أهدافنا إذا فُرضت على إسرائيل قيود تحول دون دخولها إلى منطقة كرفح، حيث تتواجد ألوف الإرهابيين وقادة حماس، إضافة إلى المختطفين؟».

وموضحاً أن الأسلحة التي تطالب بها إسرائيل «ليست دفاعية، بل قنابل هجومية معيّنة (في إشارة إلى قذائف جدّام التي توجّه القنابل الغبية)... في نهاية الأمر، إسرائيل ستقوم بما يلزم لضمان أمن مواطنيها».

أمّا وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، فكتب في منشور عبر منصة «إكس»: «حماس تحبّ بايدن». ورداً على الوزير المتطرّف، دعا رئيس المعارضة، يائير لبيد، كلاً من الجنرالين السابقَين، الوزيرين في مجلس الحرب غادي آيزنكوت وبني غانتس، إضافة إلى وزير الأمن، يوآف غالانت، إلى عدم الاكتفاء بإدانة تغريدة وزير الأمن القومي، بل المطالبة علناً بإقالته.

> المسار الذي يهدّد بايدن بالمضيّ فيه، «لم ينزل على تل ابيب فجاة»

عازياً قرار بايدن إلى «فشل الحكومة الإسرائيلية التي نقلت النقاشات إلى الحيّز العلني»، واصفاً نتنياهو بأنه «أرنب في الغرف المغلقة. هكذا كان، وهكذا سيبقى». ومن جهته، قال عضو الكنيست عن «الليكود» والمندوب الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، داني دانون، ردّاً على سؤال وجّهته إليه الإذاعة نفسها في شأن ما إذا كانت ثمة أزمات شبيهة سابقة في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة: «أذكر أنه كانت هناك أزمة، لكن في اعتقادي أزمة كهذه لها عواقب أمنية جدّية»، وهي أمر لم نشهد مثيلاً له منذ الثمانينيات. وهذا إشكالي للغاية، لكن في هذا الموضوع علينا لوم أنفسنا فقط، لأننا تأخّرنا في اتخاذ القرارات وأصغينا إلى الأميركيين في بداية العام الجاري عندما ضغطوا علينا كي نبطّئ وتيرة الحرب، وكان هذا خاطئاً؛ إذ تعيّن علينا الاستمرار بكلّ قوّة وإنهاء حماس في قطاع غزة».

وجاء «الردّ الصاروخي» على جمائل بايدن، على لسان عضوة «الليكود» طالي فوتليب، التي خاطبت زملاءها من على منصة الكنيست، قائلة: «الولايات المتحدة تهدّدنا بعدم مدّنا بالصواريخ الدقيقة. لديّ أخبار للولايات المتحدة: في حوزتنا صواريخ غير دقيقة، ومن حقّنا الدفاع عن أنفسنا. وربّما بدلاً من استخدام صاروخ دقيق وتدمير غرفة معيّنة، ساستخدم صواريخ غير دقيقة وأهدّم 10 مبان». وتابعت: «إذا كنتم تعتقدون أن الولايات المتحدة تساعد قوة الردع الإسرائيلية، فأنتم مخطئون. ففي البداية، كانت الطائرات التي وصلت في اليوم الأول (للحرب)، والتي بعثت برسالة مفادها أن إسرائيل لا تستطيع (العمل) وحدها. واستمر الأمر لاحقاً من خلال الإملاءات بأن لا تفعلوا هذا أو ذاك. علينا القيام بما هو صائب من أجل أمن دولة إسرائيل وصمودها».

لكنّ المسار الذي يهدّد بايدن بالمضيّ فيه، «لم يُفتح على تل أبيب فجاة»، وفق المراسل والمحلل العسكري لموقع «واينت»، رون بن يشاي؛ فالسبب هو أن إسرائيل «لم تفلح في إقناع الإدارة الأميركية خلال المباحثات التي جرت عبر تقنيّة الفيديو كونفرنس أخيراً، بين مسؤولين إسرائيليين ونظرائهم الأميركيين، بخططها العسكرية لاجتياح رفح. فقد كان التداول في شأن إمدادات الأسلحة بمثابة حوار الطرشان». وبحسب بن يشاي، فإن «البنتاغون بالذات كان متفهّماً لحاجة الجيش وعملياته في رفح والهادفة إلى القضاء نهائياً على القوّة العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي، وعلى قدرتهما على إطلاق الصواريخ، إضافة إلى الحاجة الإستراتيجية لمنع تهريب الأسلحة عبر معبر رفح ومحور فيلادلفيا». ولكن «(وزير الخارجية الأميركي أنتوني) بلينكن، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، عارضا ذلك». ومع أنه «لا يوجد حالياً حظر أسلحة شامل على إسرائيل»، إلا أنه «إذا تجاهلت إسرائيل التهديد، واجتاحت رفح بعملية واسعة النطاق، فإن ذلك قد يفضي، على ما يبدو، إلى حظر ليس فقط على أنواع معينة من القنابل، وإنّما على الذخيرة الجوية عموماً، التي تحتاج إليها إسرائيل، فيما الولايات المتحدة هي مصدرها الوحيد».

ولفت المحلّل إلى أن لدى الجيش الإسرائيلي أسلحة في مخازنه، وقد يتمكّن من التعامل مع تبعات القرار الأميركي في حال وصل إلى حدّ الحظر، ولكنه قد يواجه إشكالية إذا ما استعرت الحرب في الشمال، أو جبهات أخرى. وذكّر بأن الولايات المتحدة فرضت حظر مبيعات أسلحة على إسرائيل خلال نكبة عام 1948، وكذلك في نهاية السبعينيات بمبادرة من إدارة الرئيس في حينه، جيمي كارتر، كردّ على السياسات الاستيطانية، إضافةً إلى الحظر الذي فرضته إدارة الرئيس رونالد ريغان، خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982. وفي ذلك الوقت، عارض الرأي العام والمشرّعون الأميركيون من كلا الحزبين فرض الحظر على إسرائيل، «بينما الوضع مختلف حالياً». والسبب أن «حظر الأسلحة على إسرائيل، حتى لو كان جزئياً ويتعلّق باجتياح رفح، يشكّل رسالة إلى العالم، وخاصة إلى بريطانيا ودول أوروبية أخرى، بمنع تزويد إسرائيل بأسلحة وقطع غيار. وفي هذا يكمن خطر في المدى البعيد»، خاصة أن «المواجهة الكبرى مع إيران لا تزال أمامنا وقد تحدث خلال مدّة أقصر من تلك الواردة في تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي».

وراى بن يشاي أن «بايدن أطلق على رجاله وأرجل الإسرائيليين النار بتصريحاته، والقرار بعدم مدّ إسرائيل بأسلحة ذكيّة سيجبرها على استخدام أسلحة غير دقيقة تخلّف خسائر مدنية»، وكأنّ إسرائيل كانت تنظم مخيّماً صيفياً للأطفال في غزة على مدى الأشهر السبعة الماضية، لا فتكاً ممنهجاً بعائلات بكاملها، بواسطة منظوماتها وأسلحتها «الذكية».

تل أبيب تتنكّر لـ«جمائل» بايدن: نمضي وحدنا

بيروت حمود

لم تمضِ ساعات على إعلان الرئيس الأميركي، جو بايدن، أنه «سيوقف شحنات الأسلحة إلى إسرائيل إذا ما نفّذت عملية عسكرية واسعة النطاق في رفح»، وإشارته إلى أن الاحتلال استخدم أسلحة أميركية لقتل المدنيين الفلسطينيين، حتى انهالت ردود الفعل الإسرائيلية ضدّه، فيما أوضح مسؤولون أمنيون إسرائيليون، لصحيفة «هآرتس»، أن «وقف شحنات الأسلحة والذخائر لسلاحَي الجو والمدفعية الإسرائيليَّيْن لا يؤثّر على الحرب في غزة»، ولكن ذلك سيكون «مؤثّراً في حال اتّساع المواجهة واشتعال جبهات أخرى». ومنذ ما قبل التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأميركي لشبكة «سي إن إن»، حذّر مسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي، القيادة السياسية، من التبعات المحتملة لقرار الحظر، وشدّدوا على ضرورة «الاستماع إلى التحذيرات الأميركية، فإذا استمرّ تجاهلها سنجد أنفسنا إزاء وضع مركّب». وأوضح المسؤولون، بحسب «هآرتس»، الحكومة بالعمل على التوصّل إلى تفاهمات مع إدارة بايدن، لئلّا يجرّ قرار الحظر دولاً أخرى إلى خطوات مشابهة، «ويمنح خصوم إسرائيل فرصةً للمسّ بشرعية الحرب على غزة».

وعلى الرغم من محاولة بعض المراسلين العسكريين، المرتبطين بطبيعة الحال بالمؤسستين العسكرية والأمنية، التقليل من تبعات الخطوة، على اعتبار أن «مخازن أسلحة الجيش ممتلئة ولم تتضرّر»، نقلت «كان» عن مسؤول إسرائيلي، قوله إن «وقف شحنات الأسلحة الأميركية للحرب على القطاع، وقد يرغم إسرائيل على إدارة اقتصاد الذخائر». لافتاً إلى أن تل أبيب قد تضطرّ لـ«الاستعانة بصديق» للحصول على أسلحة. وفي أوّل رد رسمي، رأى السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان، في حديث إلى الإذاعة الإسرائيلية الرسمية، أنه «أمر صعب جدّاً وتصريح مخيّب للآمال إلى حدّ كبير يصدر عن الرئيس الذي أعربنا عن امتناننا له منذ بداية الحرب»، معتبراً أن «تصريحات الحليف المركزي لإسرائيل ستُفسَّر من جانب أعدائنا على أنها مصدر للأمل والنجاح». وتساءل: «كيف سنحقّق أهدافنا إذا فُرضت على إسرائيل قيود تحول دون دخولها إلى منطقة كرفح، حيث يتواجد الآف الإرهابيين وقادة حماس، إضافة إلى المختطفين؟».

وعلى الرغم من محاولة بعض المراسلين العسكريين، المرتبطين بطبيعة الحال بالمؤسستين العسكرية والأمنية، التقليل من تبعات الخطوة، على اعتبار أن «مخازن أسلحة الجيش ممتلئة ولم تتضرّر»، نقلت «كان» عن مسؤول إسرائيلي، قوله إن «وقف شحنات الأسلحة الأميركية للحرب على القطاع، وقد يرغم إسرائيل على إدارة اقتصاد الذخائر». لافتاً إلى أن تل أبيب قد تضطرّ لـ«الاستعانة بصديق» للحصول على أسلحة. وفي أوّل رد رسمي، رأى السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان، في حديث إلى الإذاعة الإسرائيلية الرسمية، أنه «أمر صعب جدّاً وتصريح مخيّب للآمال إلى حدّ كبير يصدر عن الرئيس الذي أعربنا عن امتناننا له منذ بداية الحرب»، معتبراً أن «تصريحات الحليف المركزي لإسرائيل ستُفسَّر من جانب أعدائنا على أنها مصدر للأمل والنجاح». وتساءل: «كيف سنحقّق أهدافنا إذا فُرضت على إسرائيل قيود تحول دون دخولها إلى منطقة كرفح، حيث يتواجد الآف الإرهابيين وقادة حماس، إضافة إلى المختطفين؟».

انقسام حول «تقنين» السلاح
«عشاق إسرائيل» الأميركيون يستنفرون

خضر خروبي

لا تزال المواقف التي أدلى بها الرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال مقابلته التلفزيونية مع شبكة «سي إن إن»، ولوّح فيها بوقف توريد بعض أنواع السلاح والقذائف إلى إسرائيل، في حال قررت اجتياح مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، تتردّد أصداؤها، سواء داخل الولايات المتحدة، وتحديداً في أوساط الحزبَين الديموقراطي والجمهوري، أو خارجها، ولا سيما في أوساط حكومة بنيامين نتنياهو.

في السياق والدلالات

فالمواقف التي عبّر عنها الرئيس الأميركي، بعد أيام قليلة من رفض إسرائيل الموافقة على اقتراح لوقف إطلاق النار في غزة قدّمته كلّ من قطر ومصر، وشروعها في عملية عسكرية في المدينة الواقعة على الحدود المصرية - الفلسطينية، حملت مؤشرات غير مسبوقة منذ بدء الحرب على غزة، ومن جملتها تحذيره المسؤولين الإسرائيليين من أن دخول المدينة، التي تستضيف أكثر من مليون نازح فلسطيني، يعني «(أننا) لن نسلّمهم مستقبلاً الأسلحة وقذائف المدفعية المستخدمة في حرب المدن». كذلك، ووسط تسريبات متواصلة في الإعلام الأميركي عن تعليق فعلي لشحنات أسلحة تشمل 1800 قنبلة زنة الواحدة منها 2000 رطل، و1700 قنبلة زنة الواحدة منها 500 رطل، كجزء من تبلور توجّه جدّي لدى البيت الأبيض لمراجعة الدعم العسكري الأميركي المقدّم إلى إسرائيل، بما فيه شحنات أسلحة من ذخائر «JDAMS»، التي تستخدم في توجيه «القنابل الغبية»، أتبع الرئيس الطامح إلى ولاية رئاسية جديدة، كلامه بالتعهّد بمواصلة «ضمان حماية إسرائيل وقدرتها على التصدّي لهجمات من داخل الشرق الأوسط، على غرار تلك التي تعرّضت لها أخيراً»، عبر مواصلة تزويدها بأنظمة ذات طابع «دفاعي».

وفي محاولتها استعراض أبعاد «الإنذار الرئاسي»، رأت شبكة «سي إن إن» أن ما قاله بايدن يدلّ على «استعداده لربط ملفّ الدعم العسكري لإسرائيل بسلوكها (السياسي والميداني)» في غزة، معتبرة أن ما جرى يُعدّ «بمثابة نقطة تحوّل في الصراع المستمر منذ سبعة أشهر». ولفتت، نقلاً عن مصدر مطّلع، إلى حالة «الإحباط العميق» التي عبّر عنها مسؤولون إسرائيليون لنظرائهم الأميركيين، عقب تهديد بايدن، وما يتمّ تداوله في الإعلام الأميركي حول مستقبل الدعم العسكري الأميركي لحكومة بنيامين نتنياهو. وتابعت أن «إقرار بايدن بأن القنابل الأميركية الصنع قد استخدمت لقتل المدنيين في غزة، يشكّل اعترافاً صارخاً بدور الولايات المتحدة في الحرب»، مشيرة إلى أن هذا الإقرار يأتي وسط ضغوط «شديدة» و«غير عادية» يتعرّض لها الرئيس، وخصوصاً من داخل حزبه الديموقراطي، تحثّه على تقييد الدعم العسكري لحكومة نتنياهو، في ظلّ تفاقم الوضع الإنساني في غزة.

وفي السياق نفسه، رأى موقع «ميدل إيست آي» أن «التقريع العلني التاريخي لإسرائيل، والصادر عن رئيس أميركي في سدّة الحكم، يمكن اعتباره الموقف الأقوى على الإطلاق» من جانب بايدن منذ بدء الحرب، مبيّناً أنه ينطوي على رغبة في الضغط «لاستثمار مليارات الدولارات من الدعم العسكري المخصّص لإسرائيل في تشكيل أدائها في الحرب على غزة». وذهب الموقع إلى القول إن ما صدر عن الرئيس الأميركي «تتجاوز مدلولاته مجرّد تعليق (بعض شحنات الأسلحة الهجومية لإسرائيل)، أو الشروع في إجراء مراجعة محتملة (في شأن تلك الشحنات)»، إذ يمكن اعتباره بمثابة «رسم لخط أحمر عام» على هذا الصعيد ضدّ أقرب حلفاء الولايات المتحدة.

وفي المقابل، أوحت التعليقات الصادرة عن عدد من النواب الديموقراطيين، والمنددة بتصريحات بايدن، بتحوّل الموقف من دعم الحرب على غزة، إلى إحدى سمات انقسام الحزب الديموقراطي على نفسه. فمن جهته، دان النائب عن ولاية نيويورك، ريتشي توريس، ما أدلى به رئيسه، على اعتبار أنه «يقلّل من صدقيّتنا كحليف» لإسرائيل، معتبراً أن بايدن ينطلق من دوافع انتخابية في هذا الخصوص، وفي مقدمها محاولته «استرضاء جناح اليسار المتطرف» داخل الحزب. بدوره، لفت النائب الديموقراطي عن ولاية فلوريدا، لويس فرانكل، إلى أنه لا بدّ من «الوفاء بالتزاماتنا (بأمن إسرائيل)» عبر الاستمرار بمواصلة توريد الأسلحة إليها، بدعوى أنها «محاطة بالخطر»، وأن «الإسرائيليين بحاجة إلى أدوات للدفاع عن أنفسهم». أما زميلهما جاريد موسكوفيتش عن ولاية فلوريدا، فقد لمّح إلى أن الرسالة الأميركية المتشدّدة ضدّ حكومة نتنياهو تحمل مضامين معاكسة تجاه حركة «حماس».

وعلى المقلب الجمهوري، اتّسمت المواقف بنبرة «تعاطف» ملحوظة مع الجانب الإسرائيلي، إذ عمد زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، أسوة برئيس مجلس النواب، مايك جونسون، إلى توجيه رسالة إلى بايدن يطالبانه فيها بالكشف عن تفاصيل إضافية عن حيثيات القرار بحلول نهاية الأسبوع. وفيما اتّهم جونسون الرئيس بمخالفة بنود حزمة المساعدات العسكرية التي أقرّها الكونغرس أخيراً، بقيمة 95 مليار دولار، من ضمنها 26 ملياراً لإسرائيل، شدّد السيناتور عن ولاية يوتا، ميت رومني، على أهمية وقوف واشنطن إلى جانب تل أبيب، مضيفاً أن «تردّد بايدن في إرسال أسلحة إلى إسرائيل يُعدّ سياسة سيئة، ورسالة مفجعة إلى إسرائيل وحلفائنا والعالم بأسره»، في نبرة انتقاد مماثلة تبنّاها لينديسي غراهام الذي رأى أنّ الخطوة «تقوّي إيران»، واصفاً إيّاها بـ«الخيانة».

طوفان الأقصى

لا منطقة أمان للعدو وسطاً
المقاومة تبادر في رفح

غزة - **يوسف فارس**

واصلت دبابات العدوّ، أمس، تمركزها في المناطق التي وصلت إليها في اليوم الأول من عملية الدخول إلى مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، ولم تقم بأي محاولة تقدّم جديدة خارج معبر رفح البري و«محور فيلادلفيا»، فيما بدأت المقاومة مرحلة المبادرة في الهجوم وتحقيق الخسائر البشرية في صفوف قوات الاحتلال هناك. فإلى جانب الجهد الميداني المتمثّل في إطلاق قذائف الهاون والصواريخ التكتيكية من عيار 107 ملم و«رجوم» 114 ملم، أعلنت «كتائب القسام» تمكّن مقاتليها من تفجير فتحة نفق بعدد من دبابات العدوّ وجنوده، وقالت إن قوة مؤلّفة من عدد من الدبابات ترافقها جرافة وحفار وكانت محاطة بمجموعة من الجنود، تقدّمت من فتحة النفق المفخّخة، ففجّر مقاتلو الكتائب العبوات الناسفة، ما تسبّب بمقتل وإصابة جميع الجنود، بحسب

> سجّل توغّل للعدوّ على جانبي «محور نتساريم» لتدمير المنازل وتوسيع قطر المنطقة المفتوحة

الكتائب، فيما لم يعترف جيش العدو سوى بإصابة ثلاثة من جنوده.

من ناحيتها، أعلنت «سرايا القدس» أن مقاوميها تمكّنوا من دكّ قوات العدو المتوغّلة شرق مدينة رفح بوابل من قذائف الهاون النظامية، ثم قصفت «كتائب القسام» الموقع ذاته بقذائف الهاون، وأطلقت كل من «كتائب شهداء الأقصى» و«كتائب المجاهدين» دفعات من الصواريخ وقذائف الهاون تجاه تحشّدات العدو في رفح.

وفي محاور وسط القطاع، والتي تلقّت خلال الأسبوعين الماضيين العشرات من الضربات المركّزة بقذائف الهاون والصواريخ القصيرة المدى، بدأ العدو بتنفيذ عملية توغّل برّي استهدفت جانبي الحاجز المستحدث في «نتساريم»، الشمالي والجنوبي، حيث تقدّمت عشرات الدبابات الإسرائيلية في المناطق الجنوبية من أحياء الزيتون والشيخ عجلين وتل الهوا، وشرعت في عملية تدمير واسعة للمنازل والبنية التحتية، في محاولة لتوسيع قطر المنطقة المفتوحة، لتحرم المقاومين من فرصة استمرار استهدافها بقذائف الهاون.

وعند بداية هذا التوغّل، أطلقت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة العشرات من قذائف الهاون في اتجاه مواقع العدو في «نتساريم»، ما قوّض مساعي العملية البرية وهي في قمة عنفها، فيما بدا الأداء الحالي في التصدّي للقوات المتوغّلة عالياً، إلى درجة لا يظهر معها أن المقاومين الذين يخوضون المعارك اليوم، هم ذاتهم الذين يتعرّضون لحرب شرسة مستمرة منذ سبعة أشهر.

وأعلنت «سرايا القدس» أن مقاوميها استهدفوا بقذائف الهاون الثقيلة القوات المتوغّلة في حي الشيخ عجلين، جنوب غرب مدينة غزة. ووزّع الإعلام الحربي التابع للسرايا مشاهد أظهرت المقاومين وهم يؤدّون مهامهم في ذروة القصف الجوّي المركّز. وعلى رغم التحليق المكثّف لطائرات الاستطلاع، تمكّن مقاومو «كتائب المجاهدين» من دكّ القوات المتمركزة في «نتساريم» برشقات من صواريخ 107.

فاروق من رفح يصلون إلى خانيونس لإقامة خيامهم (أ ف ب)

من شمال غزة إلى جنوبها... المجازر مستمرّة بصمت

غزة - **يوسف فارس**

في الوقت الذي تحرف فيه تصريحات المسؤولين الأميركيين، الأنظار، في اتجاه مطالبة سلطات الاحتلال بفتح معبر كرم أبو سالم البري، للسماح بتدفق المزيد من المساعدات إلى قطاع غزة، وكان أزمة مليون ونصف مليون إنسان في جنوب القطاع، بدأت تهاجمهم الدبابات والطائرات الإسرائيلية، تنحصر في الحصول على المأكل والمشرب، بواصل جيش الاحتلال ارتكاب المجازر الجماعية بحق العائلات، ليس في رفح فقط، إنما في شمال غزة ووسطها أيضاً.

وفي أخبار باتت تمضي على نحو «اعتيادي» على مسامع العالم، قصفت المدفعية الإسرائيلية، أول من أمس، ثلاثة منازل مأهولة في منطقة تبة زراع شرقي مدينة رفح، ما تسبّب باستشهاد وإصابة العشرات من النساء والأطفال. وفي تل السلطان، وهو الحي الذي لم تشمله أوامر الإخلاء الإسرائيلية، والذي تحوّل إلى مقصد لآلاف العائلات التي غادرت الأحياء الشرقية من المدينة، ويزدحم في الوقت الحالي بمئات الآلاف من المواطنين الذين يفترشون الشوارع والطرقات بالمعنى الحرفي للعبارة، قصفت وسائط المدفعية الإسرائيلية خيام النازحين بالعشرات من القذائف، وتسبّب القصف المستمر على مدار الساعة، بسقوط العشرات من الشهداء، حيث راح ضحيته 60 شخصاً أول من أمس، و120 منذ بدء العملية العسكرية في رفح، والتي يقول الاحتلال إنها «محدودة»، علماً أن عشرات المصابين لم يستطيعوا الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، بعدما أخرج جيش العدو مستشفى «أبو يوسف النجار» عن العمل، وحاصر «المستشفى الكويتي الميداني» بالنار، قبل أن يقصفَ بالقذائف «المستشفى الميداني الإماراتي».

السلوك الإسرائيلي في رفح، هو ذاته في بقية مناطق غزة، حيث المشاهد التي تخلّفها الغارات تتوالى هي نفسها: أجساد لأطفال مقطّعين، وأيدٍ تظهر من أسفل الركام تطلب الغوث، ومنازل وأبراج تتحوّل إلى مقابر لسكانها. لا شيء جديداً في كل تلك المشاهد، غير الصمت، فيما ينجح الإعلام الأميركي والإسرائيلي في لفت الأنظار عن متن المشهد، وتطلق الخارجية الأميركية عشرة تصريحات في اليوم، تناقش فيها الحصول على الرعاية الصحية للمصابين في القطاع، ولا يتطرق أي منها إلى شلال الدم المستمر. وفي الوقت نفسه، تنشغل الفضائيات العربية لساعات طويلة بمناقشة آفاق المفاوضات السياسية، وتتعامل مع مهاجمة مستشفيات رفح على أنه سلوك معتاد.

أما في شمال القطاع، وبينما كانت ساحة الشوا في وسط حي الدرج في مدينة غزة القديمة، تزدحم بالآلاف من المارة، فقد قصفت طائرات العدو بناية سكنية، ما تسبّب باستشهاد 10 مواطنين وإصابة العشرات، كما لم تتوقف القصف العنيف عن استهداف أحياء الزيتون والشجاعية ومخيم جباليا، بالعشرات من القذائف. وفيما تواصل عشرات العائلات البحث عن أبنائها المفقودين، أعلنت وزارة الصحة اكتشاف مقبرة جماعية ثالثة في باحة «مستشفى الشفاء» تضم جثامين 62 شهيداً. وبهذه الحصيلة الجديدة، تصل أعداد المقابر الجماعية المكتشفة في باحات المستشفيات إلى 7، تغيب ملامح الشهداء فيها، وتتوارى الأسماء، ويُفقَد الضحايا تحت مسمى مجهول. أما قوائم مجهولي المصير الحقيقية، فأضعاف تضمّ الآلاف من الغائبين، حيث اعتقل جيش الاحتلال وقتل خلال اقتحامه للأحياء المدنية والمستشفيات ومراكز الإيواء، الآلاف من النازحين، ولم يصدر منذ بداية الحرب أي قوائم تكشف أسماء من اعتُقل لديه أو قُتل على يديه. يمضي كل ذلك، على أنه أمر عادي، عادي إلى حد الذي لا يتطلب إدانة رسمية من أي نظام عربي أو حتى... سلطة محلية!

صنعاء للعدوّ: لا خطوط حمراً بعد «رفح»

صنعاء - **رشيد الحداد**

صنعاء تعلن عن موجة جديدة من الاستهدافات للسفن المرتبطة بإسرائيل (أ ف ب)

أتبع قائد حركة «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، التصعيد المستمر ضد السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، بتهديد إسرائيل وأميركا بعمليات عسكرية لا تتوقّعانها خلال الفترة المقبلة، إذا أقدمت الأولى على اقتحام أحياء مدينة رفح في جنوب قطاع غزة. وبعد إعلانه قبل أسبوع دخول العمليات اليمنية «مرحلة رابعة» تشمل استهداف السفن المرتبطة بالكيان في البحر الأبيض المتوسط، أكد الحوثي، في خطابه الأسبوعي، أمس، أن «قواته تتحضّر لعملية تصعيد عسكرية بحرية وجوية خامسة وسادسة لا خطوط حمراً أمامها»، معتبراً أن «ما يرتكبه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني، بإسناد أميركي، في غزة، يهدّد الأمن والسلم الدوليين». لافتاً إلى أن «العدوّ الإسرائيلي لا يفهم سوى بالقوة ويجب التعامل معه على هذا النحو». وأكد الحوثي أن قوات بلاده البحرية «استهدفت 112 سفينة تابعة للعدوّ الإسرائيلي والأميركي والبريطاني في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي منذ بدء عملياتها قبل ستة أشهر»، وتوعّد بعمليات ضد السفن التي ستحاول اختراق قرار الحظر اليمني الجديد في «المتوسط».

وبالتزامن مع استمرار التصعيد العسكري في خليج عدن والمحيط الهندي خلال الساعات الماضية، علمت «الأخبار»، من مصادر عسكرية مطّلعة، أن اشتباكات بحرية جرت في البحر الأحمر مع سفن عسكرية أميركية، وإن عمليات قوات صنعاء ضد السفن الأميركية نجحت في إجبار بوارج ومدمّرات أميركية على تغيير تموضعها في البحر الأحمر، والخروج من نطاق المدى الملاحي الدولي بالقرب من جزيرة حنيش وجزر الزبير، وصولاً إلى قبالة مضيق باب المندب، واتجهت تحت الضغط العسكري نحو المياه الأفريقية. وقالت المصادر إن «قوات صنعاء تقوم بدورها القانوني في تأمين الممر الملاحي الدولي من الوجود العسكري الأميركي والبريطاني، ولن تسمح بأي تهديدات أميركية وبريطانية على خط التجارة الدولية».

وكان الناطق باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، قد أعلن، أمس، تنفيذ قواته ثلاث عمليات استهدفت سفينتين إسرائيليتين في خليج عدن، وثالثة في المحيط الهندي. وقال سريع إن القوات البحرية ومعها سلاح الجو المسيّر والقوة الصاروخية نفذت عملية مشتركة، استهدفت السفينتين الإسرائيليتين «إم سي إس ديغو» و«أم سي إس غبنا» في خليج عدن بعدد من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، مشيراً إلى تحقيق إصابات دقيقة. وأضاف أن القوة الصاروخية التابعة لصنعاء استهدفت السفينة «أم سي إس فيتوريا» على مرحلتين، الأولى في المحيط الهندي والثانية في البحر العربي. ولفت إلى أن قوات بلاده «تتابع تطورات الموقف في قطاع غزة ولن تتردّد في تصعيد عملياتها العسكرية انتصاراً لمظلومية الشعب الفلسطيني، مع تأكيد استمرارها في منع الملاحة الإسرائيلية أو المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة في منطقة العمليات المعلن عنها، وذلك حتى رفع الحصار ووقف العدوان في قطاع غزة».

من ناحية ثانية، قالت مصادر دبلوماسية مقرّبة من الحكومة المؤلفة للتحالف السعودي - الإماراتي، لـ«الأخبار»، إن حراكاً أميركياً سياسياً جديداً بدأ، أمس، وإن واشنطن طرحت مبادرة جديدة للسلام في اليمن بديلة لـ«خريطة الطريق» الأممية، في محاولة منها لخلط الأوراق وإرباك مسار السلام بعد توافق حركة «أنصار الله» والسعودية على تلك الخريطة، أواخر العام الفائت. وأشارت المصادر إلى أن الولايات المتحدة سلّمت المملكة المبادرة الجديدة، من دون كشف تفاصيل عن مضمونها. جاء ذلك بالتزامن مع حراك يقوم به المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ، للدفع نحو استئناف المفاوضات اليمنية، وبحسب تقارير إعلامية، فإنّ الأمم المتحدة تضغط بقوة لاستئناف مفاوضات تبادل الأسرى، وعقدت لقاءً مع صنعاء بشأن الدفع باتفاق التبادل إلى الأمام، على أن تعقب تنفيذه إجراءات في ملفات أخرى كالطرقات والمرتّبات.

سوريا

أميركا تتمسّك بالتصعيد: عشرون عاماً من «حالة الطوارئ»

علاء حلبي

في قرار يهدف إلى إبقاء «الغطاء القانوني» الداخلي للوجود غير الشرعي للقوات الأميركية في سوريا، أعلنت واشنطن تمديد «حالة الطوارئ» في هذا البلد لعام إضافي آخر، مرفقةً القرار ببيان هاجمت من خلاله دمشق التي اعتبرتها «تهديداً غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية والاقتصاد للولايات المتحدة»، في اتساق مع التصعيد الأميركي الممنهج في سوريا، على مختلف الأصعدة، السياسية والميدانية والاقتصادية. ويُعتبر القرار الذي وقّعه الرئيس الأميركي، جو بايدن، ويسري لعام واحد فقط وفق القانون الأميركي، بطبيعة الحال، تمديداً لسلسلة طويلة من القرارات المشابهة التي بدأت عام 2004، واستكمالاً لإجراءات أميركية تهدف إلى تثبيت الحضور العسكري على الأراضي السورية منذ عام 2015 بذريعة «محاربة الإرهاب»، وإقامة قواعد في مناطق عديدة شرقي البلاد، وتحديداً المناطق النفطية ومناطق زراعة القمح، وفي أقصى الجنوب عند المثلث الحدودي مع الأردن والعراق (التنف). وفي تماثل مع الخطوات السابقة، حمل البيان المرافق هجوماً على إيران، وآخر على الحكومة السورية التي حمّلها مسؤولية الأوضاع على الأرض، معتبراً أن تمديد حالة الطوارئ مرتبط بـ«سياسات وإجراءات الحكومة السورية في تحديد ما إذا كانت ستستمر أو تنهي حالة الطوارئ الوطنية هذه في المستقبل»، وفقاً للبيان.

وتأتي هذه الخطوة بالتزامن مع فرض عقوبات جديدة تحت اسم «كبتاغون 2»، تُعتبر استكمالاً لعقوبات سابقة تهدف إلى تقويض قطاع الصناعات الدوائية الذي نجا من الحرب وتمكّن من الاستمرار، بحجة محاربة المخدّرات، في اتجاه أميركي مخالف للاتجاه العربي (المبادرة العربية)، علماً أن الأخيرة نظّمت عمليات متابعة شبكات صناعة وتهريب المخدّرات، وشكّلت غرفة مشتركة بين العراق ولبنان والأردن والسعودية. لكنّ تلك المبادرة تمّ تجميدها في الوقت الحالي، بعد عقد لقاء واحد فقط لـ«لجنة الاتصال العربية» في القاهرة، وتأجيل اللقاء الثاني الذي كان من المفترض أن تستضيفه بغداد الشهر الحالي.

وإلى جانب محاولتها ضمان استمرار الأوضاع القائمة، ومنع أي خطوات على طريق الحل في سوريا، تحاول الولايات المتحدة دعم تحركات كردية جديدة لـ«قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، لفتح خطوط تواصل مع الدول العربية تهدف إلى فرض «الإدارة الذاتية»، التي ترفض دمشق استمرارها باعتبارها انفصالية. وهي تحركات كشف عنها الرئيس المشترك لـ«مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، الذراع السياسية لـ«قسد»، محمود المسلط، الذي أعلن أن «مسد» تعتزم فتح مكاتب تمثيل في دول عربية وأجنبية، بما في ذلك في دول «مجلس التعاون الخليجي»، بهدف «تنشيط مسار الحوار السوري»، وفق تعبيره. وأشار المسلط، في تصريحات نشرتها وكالة «هاور» الكردية، إلى أن «مسد» لديها تواصل مع دول مثل العراق ومصر والأردن والسعودية، وتعمل «على توسيع علاقات المجلس مع الدول العربية». وتابع: «لا ننسى أن هناك دولاً عربية قامت بالتطبيع مع النظام السوري، وكان ذلك عائقاً أمامنا، ولكننا نحن جزء من هذه الدولة وهذا البلد»، مضيفاً أنه «يجب أن تكون لنا فاعلية خارجية مع الدول العربية»، على حدّ تعبيره.

وبينما تحاول القوات الكردية المدعومة أميركياً توسيع دائرة علاقاتها بدعم من واشنطن، أعاد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الحديث عن شنّ معارك ضد مناطق تسيطر عليها «قسد» ضمن ما اعتبره «عمليات ضد حزب العمال الكردستاني». وإذ شنّ الرئيس التركي هجوماً غير مباشر على الولايات المتحدة بسبب ما اعتبره «عدم الوفاء بعهود سابقة»، أعاد، خلال كلمة ألقاها بعد اجتماع مجلس الوزراء الرئاسي في العاصمة التركية أنقرة، الحديث عن نية بلاده شنّ عمليات عسكرية في سوريا. وأضاف: «تركنا عملنا في مكافحة الإرهاب بشكل غير مكتمل في سوريا بسبب وعود قطعها حلفاؤنا ونكثوا بها»، لافتاً إلى أنه «عندما يحين الوقت والساعة، سنكمل العمليات». وفي الواقع، يسعى إردوغان، الذي يتمسك بوجود قواته غير الشرعية في سوريا، إلى قضم مناطق جديدة قرب الشريط الحدودي، أملاً في خلق حزام كامل يحيط بالشريط الحدودي، ويحوي مراكز إيواء لدفع اللاجئين السوريين «الموثوقين» للسكن فيها. وسيكون من شأن ذلك تجذير الوجود التركي في المناطق السورية الحدودية، في سيناريو يذكّر بالسيناريو القبرصي، علماً أن أنقرة تعمل على تتريك المناطق التي تحتلها في الشمال السوري، بدءاً من التعامل بالليرة التركية، وليس انتهاءً بفرض اللغة التركية في المدارس والمنشآت التعليمية.

ميدانياً، كشفت الجماعات المسلحة المنتشرة في إدلب ومناطق في أرياف حماة واللاذقية وحلب، عن شنّها ما وصفته بـ«400 عملية» ضد مناطق سيطرة الحكومة السورية، في خرق مستمر لاتفاقية خفض التصعيد التي تُعتبر تركيا أحد الأطراف الضامنة لها. وقالت الجماعات، التي تضم فصائل «جهادية» غير سوريّة وتقودها «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة - فرع تنظيم القاعدة السابق في سوريا)، إنها شنّت هجمات «انغماسية»، وعمليات قنص وإطلاق قذائف وطائرات مُسيّرة. وكان الجيش السوري تصدّى لجميع المحاولات السابقة التي فشلت في تحقيق أي خرق في خريطة السيطرة الحالية، وردّ على مصادر الهجمات، كما استهدف، عبر عمليات متواصلة، مخازن الأسلحة ومناطق إطلاق القذائف والمُسيّرات.

تقرير

تهديدات تركية متجدّدة لـ«قسد»: أنقرة تنتظر تزكية واشنطن

الحسكة - **ايهم مرعي**

لم تتوقف التهديدات التركية باجتياح مزيد من الأراضي السورية الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» في شمال شرقي البلاد، منذ آخر هجوم تركي على سوريا عُرف بـ«عملية نبع السلام». واحتلّت خلاله أنقرة مدينتَي رأس العين وتل أبيض وأريافهما في تشرين الأول 2019. ومنذ ذلك الحين، يعمل الأتراك على تهيئة الظروف لتحويل تلك التهديدات إلى أمر واقع، عبر السعي إلى انتزاع موافقة كل من الولايات المتحدة وروسيا، اللاعبَين الأساسيَين في سوريا، على مزيد من العمليات العسكرية هناك. وعلى هذا الأساس، ومنذ أن بدأت العلاقات الأميركية - التركية بالتحسن عقب اجتماع «الآلية الإستراتيجية الأميركية - التركية» بين وزيرَي خارجيَّتي البلدين قبل أشهر، والذي تم بعد موافقة أنقرة على انضمام استوكهولم إلى حلف «الناتو» مقابل سماح واشنطن بوصول صفقة طائرات «إف 16» إلى تركيا، تجهد الأخيرة لتحريك هذا الملف من جديد، فيما يبدو مرجَّحاً أن تكون قد حصلت على تطمينات أميركية عامة بخصوص دعم واشنطن المستقبلي لـ«قسد».

وأثارت التصريحات الأخيرة للسفير الأميركي في أنقرة، جيفري فليك، والتي أعلن فيها دعم بلاده لتركيا في عملياتها ضدّ «المجموعات الإرهابية»، ضجّة في وسائل الإعلام التركية، التي سرعان ما تلقّفتها، عادّةً إياها «تحوّلاً مهماً» في موقف الأميركيين من العلاقة مع «قسد»، والمصنفة تركياً على أنها امتداد لـ«حزب العمال الكردستاني». لكن أنقرة أرادت اختبار حقيقة الموقف الأميركي، بإطلاق تصريحات عن وجود مخطط لاستئناف عملية «الحزام الأمني» في سوريا والعراق هذا الصيف، وهو ما لم يلقَ أي رد فعل أميركي إيجابي أو سلبي، مع ذلك، واصل الأتراك إصدار تصريحات تفصح عن وجود نوايا للتحرك عسكرياً من جديد ضد «قسد» و«حزب العمال»، خاصة بعد حصولهم على إقرار عراقي بوضع الأخير على «قائمة الإرهاب»، إثر زيارة الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى كل من بغداد وأربيل.

ورغم الإيجابية التي تسود خطّ أنقرة - واشنطن حالياً، إلا أن الخارجية التركية أعلنت على لسان المتحدث باسمها، أونجو كتشالي، أنه «تقرر تأجيل زيارة الرئيس رجب أردوغان إلى الولايات المتحدة، والتي كانت مقررة في التاسع من أيار الحالي، إلى تاريخ لاحق مناسب للطرفين، بسبب عدم توافق الجداول الزمنية». لكن يبدو أن مردّ التأجيل عدم التوافق على جدول أعمال الزيارة، إذ أكد المتحدث باسم البيت الأبيض، جون كيربي، أنه «لا يوجد برنامج مجدول لزيارة الرئيس أردوغان، وإجراء المباحثات الرسمية مع الرئيس جو بايدن». والظاهر أن واشنطن ليست مستعجلة لحسم عدّة ملفات، أهمها الملف الكردي، لجهة ارتباطه بقضايا حساسة أخرى كسجون عناصر «داعش» ومخيماتهم في مناطق «قسد»، والتي بدأت تستعجل إفراغها عبر تشجيع الدول على استعادة رعاياها، وإعلانها أمس عودة 11 أميركياً إلى بلادهم من مخيمَي الهول وروج.

في المقابل، تستعجل تركيا مناقشة مستقبل الدعم الأميركي للأكراد، وتريد ضوءاً أخضر لتنفيذ عمليات عسكرية جديدة ضدهم. وفي هذا الإطار، أكد أردوغان، عقب حضوره اجتماعاً حكومياً، أنه «عندما يحين الوقت، سنكمل عملنا في سورية، والذي تُرك غير مكتمل؛ بسبب الوعود التي قطعها حلفاؤنا ونكثوا بها»، في إشارة إلى اتفاقيات سابقة مع الولايات المتحدة وروسيا لإبعاد «قسد» 30 كم عن الحدود السورية مع تركيا. وأضاف أردوغان أنه «ما دام بي كي كي يجد لنفسه متنفساً في سوريا والعراق، فلا يمكن أن نشعر بالأمان». كذلك، تريد أنقرة العمل مع موسكو في الاتجاه نفسه، عبر السعي إلى إعادة تفعيل مسار المصالحة مع الحكومة السورية، وهو ما أشار إليه وزير الدفاع التركي، يشار غولر، بالقول إن «تركيا منفتحة على الحوار مع الحكومة السورية، لكن لدينا مطالب بشأن ذلك»، مضيفاً أن «بلاده تريد تطبيق دستور جديد، وإجراء انتخابات مستقلة سنحترم الفائز منها»، متابعاً أنه «ليست لتركيا أي مطامع في أراضي أحد أو نفطه». ويعدّ هذا التصريح الأبرز لمسؤول تركي بخصوص العلاقة مع سوريا، منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية التركية قبل عام، والتي جمدت بعدها أنقرة مسار تطبيع العلاقة مع دمشق.

من جهتها، يبدو أن «قسد» تلقّت رسائل بوجود توجه تركي إلى شن عمليات عسكرية جديدة، وبالتحديد تجاه منطقتَي منبج وعين العرب، وإحياء ملف التقارب مع دمشق. ولذلك، سرّبت وسائل إعلام كردية أنباء عن استعداد وفد كردي للتوجه إلى العاصمة السورية، وإجراء جولة جديدة من الحوار مع الحكومة، مشيرةً إلى أن «الأيام المقبلة قد تشهد انعقاد تلك الجولة بين مسد والحكومة السورية، بمشاركة المستقلين الأكراد لأول مرة، وبمباركة روسية»، مضيفة أن «مسد بصدد تشكيل لجنة مشتركة مع المستقلين الأكراد لصياغة ورقة حل سياسي في سوريا». وكشفت عن «حدوث لقاءات متكررة بين مسؤولين في الحكومة السورية وعدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والأكاديمية الكردية المستقلة في مناطق شمال وشرق سوريا، لمناقشة مطالب الكرد، وإمكانية إشراكهم في مجلس الشعب والوزارات والمؤسسات الحكومية».

العالم

روسيا

احتفال استثنائي بـ«عيد النصر» أوكرانيا تفقد «الزخم»

افتتحت روسيا معرضاً للمعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها في الحرب في أوكرانيا (سبوتنيك)

بمعرض عسكري ضخم ومعرض للأسلحة الغربية التي صادرها الجيش الروسي في أوكرانيا، وخطاب وصفه مراقبون بأنّه «قاس» بشكل غير اعتيادي إزاء الغرب، أحيت روسيا، أمس، ذكرى «يوم النصر» على النازية، فيما لا تزال القوات الروسية تتقدم تدريجياً وتسيطر على مناطق وقرى أوكرانية، وسط «عجز» متزايد لدى قوات كييف عن التصدي لها، ما يؤجّج مخاوف العديد من المراقبين من أنّ المساعدة العسكرية الضخمة التي أقرّها الكونغرس الأميركي لأوكرانيا، الشهر الماضي، لن تكون كافية لـ«عكس» مسار الحرب وإلحاق الهزيمة المرجوّة بروسيا. وخلال حضور العرض العسكري، الذي «أجمعت» وسائل الإعلام الغربية على أنّه جاء «مختلفاً جداً» عن العام الماضي، ألقى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، خطاباً اتهم فيه كييف وحلفاءها الغربيين بمحاولة «تشويه التاريخ» والحقائق حول الحرب العالمية الثانية، معتبراً أنّ النزعة «الانتقامية» ومحاولة خلق تبريرات لـ«النازيين الحاليين» هي جزء من «سياسة شاملة تنتهجها النخب الغربية لإذكاء حرب إقليمية جديدة». كما أكد الرئيس الروسي، الذي أدّى اليمين الدستورية الرئاسية الخامسة في وقت سابق من هذا الأسبوع، أنّه فيما تبذل روسيا جهدها لمنع وقوع أيّ «صراع عالمي»، فإنّ «قواتها الاستراتيجية تبقى في حالة تأهب قصوى» لمواجهة أيّ «تهديد وجودي» محتمل. كما وجّه بوتين تحية إلى الجنود الذين قتلوا «في القصف البريري والأعمال الإرهابية التي شنّها النازيون الجدد، وإخواننا من السلاح الذين ماتوا في المعركة ضد النازية الجديدة»، على حدّ تعبيره. وشارك في العرض في الساحة الحمراء، طبقاً لوزارة الدفاع الروسية، حوالى 9 آلاف جندي، من بينهم عدد ممّن قاتلوا في أوكرانيا، و61 قطعة عسكرية، من ضمنها نظام «يارس» الصاروخي البالستي العابر للقارات ونظام صواريخ أرض - جو «أس 400»، والطائرات القاذفة للقوات الروسية والتي رسمت العلم الروسي في الهواء. وحضر العرض رؤساء كل من: بيلاروس، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان، كوبا، لاوس وغينيا بيساو، ووضعوا الزهور على ضريح «الجندي المجهول» في الساحة الحمراء. كما نظّمت مختلف المدن الروسية - باستثناء بعض الأجزاء في البلاد بما فيها منطقتا كورسك وبسكوف الغربيتان -، عروضها العسكرية الخاصة. وشملت التحضيرات للاحتفال، افتتاح روسيا لمعرض للمعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها في الحرب في أوكرانيا، في خطوة رأى مراقبون غربيون بناءً عليها أنّه «حتى في الوقت الذي تحارب فيه روسيا الغرب الجماعي مجتمعاً، فإنها تريد توجيه رسالة مفادها أنّ النصر حتمي». ويتضمن المعرض الروسي قطعاً عسكرية وُضعت عليها أعلام أكثر من 12 دولة، ومن ضمنها دبابات «أبرامز» الأميركية و«ليوبارد 2» الألمانية ومدرعات بريطانية وغيرها.

تراجع «الزخم»

وبأتي إحياء «عيد النصر» هذا العام في الوقت الذي تواصل فيه القوات الروسية تحقيق مكاسب ميدانية في شرق أوكرانيا، إذ أعلنت، خلال الأسبوع الماضي فقط، السيطرة على العديد من القرى هناك. وفي الإطار نفسه، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تقريراً جاء فيه أنّه مع استمرار العجز الأوكراني بسبب النقص في الأسلحة والأفراد، أصبحت القوات الروسية تحاصر بلدة تشاسيف يار «ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة»، وهو ما يمكن أن يمهّد الطريق أمام المزيد من التقدم الروسي. وتبعد البلدة نحو 6 أميال عن باخموت، وكانت مركزاً مهماً لكييف منذ عام 2014، ومقراً لمستشفى عسكري مهم، ثمّ مقراً لعملية القوات المشتركة ضد روسيا. وأكد الجنرال فاديم سكيبيتسكي، نائب رئيس «المخابرات العسكرية الأوكرانية»، لصحيفة «ذي إيكونوميست»، في وقت سابق، أنّ سقوط البلدة أصبح على الأرجح «مسألة وقت فقط»، مضيفاً أنّ وضع أوكرانيا حالياً هو «أسوأ مما كان عليه» منذ اليوم الأول لبدء الحرب.

وفي تقرير منفصل، نقلت «واشنطن بوست» عن مسؤولين أوكرانيين وغربيين قولهم إنّ خيارات الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، لما يجب فعله مستقبلاً أصبحت تتراوح حالياً «من سيئ إلى أسوأ»، مؤكدة أنّه على الرغم من تأكيد زيلينسكي أنّ «أوكرانيا لن تقبل بما هو أقل من عودة جميع أراضيها، بما في ذلك تلك التي تسيطر عليها روسيا منذ عام 2014»، فإنّ التغيرات التي طرأت على خطوط المعركة، العام الماضي، تشير إلى أنّ استعادة كييف لمساحات شرق وجنوب البلاد تشكل حوالي 20 في المئة من مساحة الأخيرة، أصبحت «غير مرجحة بشكل متزايد». كما نقلت الصحيفة عن مسؤول غربي في أوكرانيا قوله إنّ الوحدة الداخلية الأوكرانية حول الحرب أصبحت «تتلاشى»، بعد «الدعم الساحق» الذي كان يحظى به الرئيس فولوديمير زيلينسكي خلال العامين الماضيين. وعلى الرغم من أن كييف خفضت سنّ التجنيد إلى 25 عاماً، فإنّ خطتها لتعبئة نحو 500 ألف جندي تبدو غير قابلة للتطبيق، طبقاً للصحيفة نفسها، ولا سيما وسط انقسام بين البرلمان وزيلينسكي حولها، باعتبار أنّها لا «تحظى بشعبية». وأنّ تكاليف اقتصادية باهظة ستترتب عليها، فيما لا يبدو العديد من الشبان الأوكرانيين على استعداد للتطوع في الحرب.

من جهتهم، رأى مراقبون، في حديث إلى صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أنّ «حرب الاستنزاف» الحالية تصب في مصلحة بوتين الاستراتيجية، مشيرين إلى أنّه فيما كان من الضروري تمرير حزمة المساعدات في الكونغرس، إلا أنّ تلك الخطوة لن تكون كافية لـ«عكس الوضع المتدهور في أوكرانيا». وطبقاً لأصحاب هذا الرأي، فقد «حان الوقت لفكّ القيود التي وضعها الغرب على أيدي زيلينسكي، والسماح له باستخدام الأسلحة والمعدات التي يقدّمها له» بأقصى طاقاتها، وإنّه أصبح يتوجّب على الغرب أن «يخاطر بمخزوناته في زمن الحرب»، لمنح الرئيس الأوكراني «ما يحتاج إليه جنوده».

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي راني صادق بالمُعاملة التنفيذية رقم 205/ 2021 لبيع العقار رقم /2142/ كفرملكي بالمزاد العلني.
المُنفذ: حسين رضا حمود، وكيله المُحامي حسين صبحي قرقماز.
المُنفذ عليه: محسن يوسف عسيران
السند التنفيذي: حُكم المحكمة الابتدائية المدنية في الجنوب رقم قرار 81/ 2020 أساس 1421/ 2020 تاريخ 5/ 2020/11 المُتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم /2142/ كفرملكي، وبيعه بالمزاد العلني.
تاريخ تبليغ الإنذار: 18/ 5/ 2022
تاريخ محضر الوصف: 27/ 5/ 2023
وتاريخ تسجيله: 18/ 9/ 2023
محتويات العقار رقم /2142/ كفرملكي: أرض بعل سليخ لا بناء عليها.
مساحته: 13246م.
حدوده: شمالاً العقارات: 2168 و2143 و2140/كفرملكي.
جنوباً: العقارين 2172 و2170/كفرملكي.
شرقاً: العقارين 2168 و2172/كفرملكي.
غرباً: العقارين 2140 و2139/كفرملكي.
بدل التخمين: 2400 سهماً: /331,150/د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهماً: /331,150/د.أ.
موعد المزايدة ومكانها: نهار الثلاثاء الواقع في 2024/7/2 الساعة الثانية عشرة ظهراً، أمام رئيس الدائرة في صيدا.
شروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي في قلم الدائرة (مُرفق بالمبلغ إيصال سحب مع جدول بأرقام العُملات من مصرف مُعتمد)، وعليه أن يتخذ محل إقامته مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا أعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر على مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان
صادر عن دائرة التنفيذ في صيدا بالمُعاملة التنفيذية رقم 2022/132 غُرفة الرئيس القاضي راني صادق لبيع العقار رقم 401/ في المُسمّى بلا الساحلية بالمزاد العلني.
المُنفذ: حنا الياس القاضي وكيله المُحامي إسكندر الحداد.
المُنفذ عليهم: ماري فرح وفكتوريا وهلن توفيق الأشقر وإسكندر نعمه أسير الخواجه.
السند التنفيذي: حُكم المحكمة الابتدائية في الجنوب رقم 2021/1235 تاريخ 10/21 المُتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 401/الصالحية عن طريق بيعه بالمزاد العلني.
تاريخ تبليغ الإنذار: 3/23/ 2023
تاريخ محضر الوصف: 28/ 8/ 2023
تاريخ تسجيله: 7/11/ 2023
محتويات العقار رقم: /401/ الصالحية: عبارة عن قطعة أرض مزروعة بأشجار الزيتون وبعض الأشجار المُثمرة لا يوجد بناء عليها.
مساحته: 2a/871/
بدل التخمين: 2400 سهم: /34840/د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم: /34840/د.أ.
حدود العقار: شمالاً: العقارات 402 و405 و406
شرقاً: العقار 396
جنوباً: العقار 373
غرباً: العقار 407
تاريخ ومكان البيع: لقد حُدد نهار الثلاثاء الواقع فيه 2024/6/25 موعداً للبيع أمام رئيس دائرة تنفيذ صيدا الساعة الثانية عشرة ظهراً.
شروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي في قلم الدائرة على أن يُرفق بالمبلغ جدول بأرقام العُملات صادر عن مصرف مُعتمد، وعليه أن يتخذ محل إقامة مُختاراً له ضمن نطاق الدائرة إذا لم يكن له مقاماً فيه وإلا أعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة 5% خلال مُهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت طلب الأمير أحمد منير الأيوبي بصفته وكيل كل من فاتنة عبد الله الحاج سليمان ومجد ويزن بلال علايلي سندي تمليك بدل عن ضائع بإسم كل من / مجد بلال علايلي ويزن بلال علايلي وفاتنة عبد الله الحاج سليمان بالقسم A10 من العقار 1177 منطقة رأس بيروت العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

◄ للبيع ►

للبيع صهريج محروقات عمومي فولفو موديل 2008 بحالة مُتازة السعة 18.000 ليتر.
للتواصل: was1515v@gmail.com

الأخبار
إشتراكات
توزيع
إعلانات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

قسم الفلسفة التحليلي الأميركي: أكاديميا إباديّة

محمد فضل الله *

عند كل تحدٍّ، كانت تواجهه هيمنةُ واشنطن الإمبريالية، كان قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة (وهي فلسفة يُفترض أنها - وهي تأسّستْ هناك لتكون - لاسياسية ولاتاريخية أقرب إلى الرياضيات والفيزياء النظرية)، يَشرع في «انعطافة سياسية»، أو تسمى أحياناً «انعطافة اجتماعية»، من أجل إنقاذ النظام ضمن تصورات أخلاقية «تقدمية»، الهدفُ منها احتواء المقاومة والاعتراض وتجييرها مجدداً لخدمة الإمبريالية. المرة الأولى كانت بُعيد حركة الحقوق المدنية وتظاهرات الجامعات عام 1968 (بعدها أتى جون راولز بنظريّته الفارغة إلا من الحاجة السياسية إليها «حجاب الجهل» veil of ignorance، بمعنى أن وزنها الفكري لا يساوي إلا الوزن السياسي للحاضرية الإمبريالية التي تحتاج إليها). والمرة الثانية بُعيد انهيار الاستثناء الأنكلوفوني عام 2016 (الإجماع الضمني الذي كان ضلعاً في الاعتقاد بأنه، على عكس أوروبا القارية، فإنّ الثقافة الأنكلوفونية لا يمكنها أن تَسمح للفاشية بتسلّم السلطة، وأن المؤسسات الديموقراطية الراسخة فيها كفيلة بأن تُبقي الفاشيين على هامش النظام) والتي أدّتْ إلى جعْل الإبادة في غزة اليوم ممكنةً في ظلّ «أحد أكثر الرؤساء تقدّمية وتأييداً للنقابات العمالية» في تاريخ الولايات المتحدة.

لكن قسم الفلسفة في الولايات المتحدة لم يكن دائماً تحليلياً ووضعياً، ولم يكن دائماً الملجأ الإبستيمولوجي الرئيسي لقلب النظام الأنكلوساكسوني (WASP). فحتى منتصف القرن العشرين، كان هناك تنوّع منهجي في القسم، إذْ ننسى أحياناً أن إمرسون اعتبر الترانسندنتالية (المتأثرة بالفلسفة المثالية الألمانية، على اعتبار أن الرومانسية في بريطانيا بقيتْ أكثر ارتباطاً بالأدب منها بالفلسفة) مذهبَ الاستقلال الفكري للولايات المتحدة. إلا أنه مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، تمّتْ تصفية هذا التنوّع داخل قسم الفلسفة في الولايات المتحدة لمصلحة هيمنة «التحليلية» (هناك مَنْ يُرجع الأمر إلى المكارثية التي أرادتْ قسمَ فلسفة لاسياسياً، وهناك مَنْ يُرجعها إلى أسباب تقنية متعلقة بهيمنة دورية «The Philosophical Review» ومحرّريها على المشهد الفلسفي، لكنّ تفسيرنا المنهجي لذلك نتركه لوقت لاحق).

في المقابل، كان قسم الأدب في الولايات المتحدة يتخلّى عن المدارس التقليدية الجمالية، النقد الجديد وغيره، لاعتناق المذاهب القارية وأدوات نقد السلطة، ومن خلالها بدأ قسم الأدب يتوسّع ليصبح أرخبيلاً ضخماً من الدراسات النقدية (على شكل sub-departments)، وعلى رأسها الدراسات ما بعد الكولونيالية والدراسات النسوية والجنسانية وغيرها (كوْن الفلسفة القارية هي إنشاء أنكلوفوني وُضع ليكون آخَر «التحليلية»). طبعاً، تمركزُ المهمَّشين في قسم واحد له تداعياته السلبية بلا شك، لكنها ليستْ مشكلة منهجية، بل هي مشكلة عدم التنوُّع في تناول المهمَّشين والتركيز بدلاً من ذلك على الدراسات الأدبية (الانتقادات تَدور بشكل خاص حول نقصٍ في تناولهم اقتصادياً).

سريعاً، أصبح قسما الفلسفة والأدب في الولايات المتحدة الخصمَين السياسيَّين والمنهجيَّين الرئيسيَّين داخل الجامعة الأميركية، والأفراد المنتمون إلى القسمَين لا يُخفون تناقضاتها وإقصاءاتهما ويَستقطبان باقي الأقسام في الجامعة في كتلتَين. الخلاف يتمحور حول أيّ المؤسستَين تَمتلك السلطة المعرفية للحديث عن الحقيقة، والحقيقة السياسية بالذات. على الأرجح، فإنّ وصْف جيرالد غراف للديناميات التي بموجبها يتمّ توزيع الأيديولوجيات المختلفة على أقسام معزولة بشكل مدروس في الولايات المتحدة «كي يستتبّ السلام» هو وصف يمكن تعميمه؛ أي أن الخلاف المنهجي داخل مؤسسة ما لا بدّ وأنْ يَنقسِمها إلى مؤسستَين متنافستَين في نهاية المطاف أو توزيعهما على مؤسستَين موجودتَين مسبقاً. وضدّ «نظريات «interdisciplinarity» (تداخل التخصّصات)، فإنّ الظواهر يمكن تحليلها باعتبارها إنشاءات تولد في خِضمّ الصراع الإبستيمولوجي السياسي بين مؤسسات إنتاج المعرفة ذات السلطة في الحواضر الإمبريالية لعصر ما (اليوم هي أقسام داخل الجامعة)، ولا معنى لـ«دراسة الظاهرة من مختلف الزوايا» (وهو منطقُ سيبرانتي Cybernetic).

السؤال الرئيسي هو: مَنْ يُنتِج معرفةً ذات سلطة عن مَنْ (وعن ماذا)، في أيّ قسم وفي مواجهة أيّ قسم، وبأيّ وتيرة (over-researched and under-researched) وفي أيّ حاضرة إمبريالية ولإنتاج أيّ قيمة (علماً بأن الكيانات موضوع الدراسة، إن كانت كيانات مجتمعية أو طبيعية، هي بدورها إنشاءات أقسامية وإمبريالية، كلٌّ منها يؤدي عملاً ما - العمل باعتباره أداءً - لإنتاج قيمة مُنشَأة تتمّ مراكمتها)؟ وبالتالي، ليس هناك شيء خارج الجامعة (ولادة قسم جديد هي حدث على المستوى الأنطولوجي): كل صراعاتنا يمكن تحليلها باعتبارها نتاج توترات بين مؤسسات إنتاج المعرفة ذات السلطة المختلفة، والاعتقاد بأن الجمهوريين هم معادون للجامعة غير دقيق، فعناصر خطاباتهم ستجدها موزّعة بين عدة أقسام جامعية أميركية، وهم أنفسهم إنشاء أقسامي (هذا في الحاضرة الإمبريالية، أمّا في الأطراف فليس هناك جامعات بل ترانس - جامعات).

وبالتالي، لا مشكلة في ممارسة الفلسفة تحليلياً، وحتى لا مشكلة في محاولة فهْم السياسة من خلال مقدمات الفلسفة التحليلية؛ المشكلة تَكمن في مَنْ يحقّ له إنتاج المعرفة التي تُقرّ السياسة من خلال مقدمات تحليلية؟ (بعيداً عن أوهام الطاولة المستديرة المثالية التي يتحاور حولها أفراد مثاليون يتناقشون أفكاراً لا اقتصاد سياسياً ومؤسساتياً لها يَمنحها المعنى والفعالية، وهي جميعاً تُكتسب الوزن الدلالي نفسه). هل يمكن تَرْك هذه المهمة للكتّاب الأميركيين؟ أم علينا أن نتفاوض حول مَنْ من غير الأميركيين سيُفوَّض إنتاج هذه المعرفة؟ اليوم، هناك تراكم بحثي بطيء حول هذه المسألة: كوْن البحث الطبي يقوم به الرجال بنسبة أعلى بكثير من النساء يؤدي النساء صحياً (فما بالنا بالإنتاج البحثي في العلوم الإنسانية)، وكوْن السود مقصَيين من إنتاج المعرفة حول الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى ذكاء اصطناعي متحيّز ضدهم... كانت دراسات التشيكانو في الولايات المتحدة أول مَنْ بنى حساسية تجاه مسألة «مَنْ يُنتِج معرفةً بحثية عمّنْ» في أواخر ستينيات القرن الماضي حين احتجّوا على كوْن أول الباحثين في مجال دراسات التشيكانو (المكسيكيين) كانوا «Anglo scholars» وليسوا مكسيكيين أميركيين أو لاتينيين (كذلك يأتون إلى بلادنا ليمارسوا حريتهم الأكاديمية في البحث بدلاً من أن تكون هناك مفاوضات يُسمَح بموجبها لهذه الفئة أو تلك بالمساهمة في دراستها»). عام 2016 كان مفصلياً: فيه تمّ اعتماد وصف أزمة 2008 بأنها أزمة المشروع النيوليبرالي برمّته (لأنه خلال السنوات الثماني الفاصلة لم يكن هناك توصيف موحّد للأزمة بعد، هل هي أزمة بنكية تقنية يمكن تجاوزها بقوانين ضبط جديدة، هل يمكن لعملة رقمية مثل البتكوين أن تكون حلاً بديلاً من البنوك المركزية، هل هي أزمة سياسية أوسع)، طبعاً مع ما لهذا الوصف من تبعات على إعادة التصنيع إلى الولايات المتحدة وفكّ الارتباط مع الصين. وفي هذا العام، اكتُشفنا «الطبقة العاملة البيضاء» (الاسم الجديد للإيرلنديين والاسكوتلنديين الأميركيين). وفيه، كما ذكرنا، انهار الاستثناء الأنكلوفوني الذي شكّل عصب التحكّم الأميركي باوروبا (حلف «الناتو» ضمناً). لكن الأهم أنه في هذا العام، تمّ تمكين قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة، ليس من استعادة التنوّع المنهجي (كما هو مطلوب)، بل من الهجوم على قسم الأدب في الولايات المتحدة وعلى المذاهب القارية المعتمَدة فيه وعلى أرخبيل الدراسات التي وُلدتْ داخله (واتهام القارية بأنها مسؤولة عن النيوليبرالية وسياسات الهوية - دانييل زاموراي وغيره - وهي فعلياً الكيفية التي قولبتْ فيها الولايات المتحدة «النظرية الفرنسية»).

> قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة يَتظاهر اليوم في الجامعات لأنه بأيّ مقياس فإنّ الحرب لم تعد تناسبية عددياً وليس لأن الحرب من أساسها خاطئة

تأويل تشويهي للنص الفوكولودي؛ حرية التأويل مضمونة طالما هي ممارسة تحررية ليست في خدمة الإمبريالية)، والبدء بانعطافة سياسية أرادت الاستيلاء على جزء من الكيانات المُنشأة داخل قسم الأدب، الجزء الذي له فاعلية محلية، النسوية والجنسانية، وإعادة تأسيسها على مقدمات تحليلية بدلاً من القارية (وهو ما سمح لأفراد من قسم البيولوجيا بالتحدث بثقة في السياسة خلال السنوات القليلة الماضية، والهجوم بكل ثقة على منجزات قسم الأدب، علماً بأن البيولوجيات هي جوهر الفاشية). وفي المقابل، إسكات الدراسات ما بعد الكولونيالية من خلال التهجُّم على المقدمات المنهجية التي أُسّستْ لها وتهميش نصوصها باعتبارها «woke» غير عقلانية تسبّبتْ بها خطابات قسم الأدب و«مبالغاتها».

هكذا فإنه بحلول السابع من أكتوبر 2023، كانت الدراسات ما بعد الكولونيالية قد أُسكتتْ ومبانيها المنهجية قد تمّ تهميشها واستبدالها من قِبَل قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة بدعم من الإستابلشمنت الأنكلوساكسوني. مقابل صمت قسم الأدب في الولايات المتحدة تجاه الحرب على غزة في البداية (صمت مُهيكَل، إسكات مؤسساتي)، كان قسم الفلسفة يُنتِج كمّاً هائلاً من النصوص المرؤعة (المسؤول السياسي الأول عن الإبادة الراهنة هو بيرني ساندرز وليس جو بايدن، ساندرز هو الذي أعطى الطابع «الأخلاقي» للحرب، وساندرز «التقدمي» ما كان ليفعل ذلك لو أن قسم الأدب والدراسات ما بعد الكولونيالية والمناهج القارية لا تزال فاعلة، ساندرز هو نتاج الإسكات الذي تراكم على مدى السنوات الثماني الماضية والذي سَمح لقسم الفلسفة التحليلي بالحديث في السياسة بدل أن يبقى في الرياضيات البحتة).

كوْن الفلسفة التحليلية لا تتضمّن شيئاً اسمه «نقد السلطة» أو «نقد الإمبريالية» أو «المقاومة»، فإنّ فهْم الحرب في غزة من خلال «معضلة القطار» (سائق القطار لديه خياران، إمّا يَقتل شخصاً واحداً أو مجموعة من الأشخاص، فهل هناك تبرير أخلاقي لقتل هذا الشخص) أو «نظرية الألعاب»، لا يؤدي إلا إلى الإبادة (شخص أ في مربع واحد هاجم شخصاً ب في مربع آخَر، ماذا يجب على شخص ت أن يفعل في هذه الحالة؟)، «التناسبية» (proportionality) وكيفية قياسها كانت محور كل نقاشاتهم حول الحرب على قطاع غزة، نقاشات لاتاريخية، مثلاً هل يجب حساب التناسب من خلال إضافة عامل الصدمة النفسية التي حدثت للإسرائيليين في السابع من أكتوبر. وحتى مَنْ أراد الدفاع عن الفلسطينيين، وهم كانوا قلّة شبه معدومة في البداية، حاول تبرير ذلك من خلال مفهوم التناسبية، وأن الفلسطينيين قاموا بذلك لأن ظلماً سابقاً لحق بهم. قسم الفلسفة التحليلي في الولايات المتحدة يَتظاهر اليوم في الجامعات لأنه بأيّ مقياس فإنّ الحرب لم تعد تناسبية عددياً وليس لأن الحرب من أساسها خاطئة. قسم أخلاق الحرب في الجامعة العبرية في القدس المحتلة هو الأكبر في العالم، وكان يُرحَّب بهم في نقاشات الفلسفة التحليلية بشكل واسع في الولايات المتحدة؛ طبعاً، كانوا يفاخرون في بداية الحرب بأن الجيش الإسرائيلي هو أكثر جيش أخلاقي في العالم وأن متخصصين في قسم أخلاق الحرب يرافقون الجيش.

وقبل اتهام الجمهوريين بدفْع المحكمة العليا في الولايات المتحدة لإلغاء «التمييز الإيجابي» في الجامعات (Affirmative Action)، علينا أن نتذكّر أن التحليليين هناك هم الذين قدّموا «التبرير الفكري» لإلغائه. والتحليليون هم الذين يهاجمون اليوم حملة «إلغاء ميزانية الشرطة» باعتبارها أفكاراً ما بعد حداثية هدّامة للنظام العام. وبفضل اندفاعهم الانتقامي من قسم الأدب، عدنا نرى علماء بيولوجيا يتحدثون في السياسة. وهناك «فيلسوف» في جامعة كامبريدج رأى أن السود هم بيولوجياً أقلّ ذكاءً (تحت عنوان «race realism») نجد الفلاسفة التحليليين يدافعون عنه بزعْم الحفاظ على حرية التعبير حتى لو كانوا لا يوافقونه الرأي والتمسّك بالطاولة المستديرة المذكورة آنفاً.

الهجوم أخيراً على جوديث بتلر وعلى إيبرام كندي، باعتبارهما «نسبويين ما بعد حداثيين»، ومحاولة إعادة تفسير فرانز فانون بحيث يُنزَع من نصه شرعنة المقاومة المسلحة (طبعاً كتّاب من خارج قسم الأدب يقومون بهذه المهام)، يندرج في هذا الإطار، إذْ إن هناك غرفة صدى متطرفة داخل مؤسسة الفلسفة في الولايات المتحدة لا يمكن إيجادها بين أي جماعة بحثية أخرى.

نضالنا هو نضال أقسامي: مَنْ ينتج المعرفة ذات السلطة حول هذا الموضوع أو ذاك (أي مَنْ يساهم في إنشاء هذا الموضوع أو ذاك)، وعلينا أن نتفاوض حول عملية الإنتاج هذه، وأن نكون أكثر طموحاً في طرح أنه ليس هناك مقدمة فكرية تسمح بأن تحتكر دولة ما أو مجموعة صغيرة جداً من الدول الأبحاث حول الكومبيوتر الكمي وحول الذكاء الاصطناعي (مسبقاً رأينا الإبادة تُنفَّذ بهذه الأدوات، وبالتالي التفاوض عليها أصبح ضرورة؛ يُرغب التقدّمي الأميركي في أن يُشرك السود الأميركيين في برامج الذكاء الاصطناعي، لكن أن يُشرك الفلسطينيين أكبر ضحايا الذكاء الاصطناعي في هذه الأبحاث؟). على الفيلسوف الأميركي التحليلي أن يَتقاتل مع حقيقة أننا في الأطراف والمهمشين نجد النصوص القارية أكثر قرباً إلى تجاربنا الغنية والمتنوعة من نصوصهم الاختزالية. إمّا أن تكون تقدّمياً فوكولدياً وإمّا أن تكون «تقدّمياً» راولزياً، أي تقدّمياً مزيّفاً (للأسف هناك مَنْ يعتبر أنّه يمكن فهْم ماركس من خارج التقليد الألماني التاريخاني، فهم شاراداني أخلاقي أو فهم تحليلي لاتاريخاني). هؤلاء ليسوا رفاقاً تقدّميين، إنهم عصب الإمبريالية. وإذا كان من الممكن تقديم مادة تحليلية أفضل، فبالتأكيد لن تكون على يد الأنكلو - إمبرياليين، إذْ علينا التخلّص من فكرة أنه يمكن لأيّ كان أن يُنتِج معرفةً حول أيّ كان وأي موضوع.

ما يميّز حرب غزة الحالية عن سابقاتها، هو أن الحزب الديموقراطي في الولايات المتحدة، الذي كان يوماً حزب مزّج الشعارات التقدّمية بمشاريعه الإمبريالية، فقَد قدرته على ابتداع المزيد من هذه اللغة، واضطرّ إلى استخدام لغة ما قبل حركة الحقوق المدنية وما قبل تظاهرات 1968، لغة الحرب العالمية الثانية الإمبريالية بوضوح والتي لا يمكن تمييزها عن لغة جورج بوش الابن أو دونالد ترامب. كما رأينا، فإن هذا التصلّب المفهومي مردّه إلى اندفاعة قسم الفلسفة التحليلي لإعادة تأسيس السياسة في الولايات المتحدة بدعم من الإستابلشمنت الأنكلوساكسوني الذي يَرى أنّ التحليلية الوضعانية هي السمة المميّزة للعالم الأنكلوفوني عن باقي أوروبا والعالم. أهم الفلاسفة التحليليين في الولايات المتحدة يوردون تفسيرات غير لائقة باكاديمي، مثل أن ما قامت به «حماس» هو استعادة للانتفاضة القبلية ما قبل الحداثي (مَنْ يطّلع على تفسيرات الظواهر السياسية لدى الفلاسفة التحليليين وسلسلة الأوراق البحثية الصادرة خلال السنوات الأخيرة عنهم، سيَجد أنها ليست أفضل حالاً من تفسيرات دارسي الرياضيات والبيولوجيا للسياسة). بدلاً من الانشغال بأزمة الجمود في قسم الرياضيات والحاجة إلى تجاوز مسائل هيلبرت التي هيمنتْ على مؤسسة الرياضيات خلال القرن الماضي، والعودة إلى النقاشات الفلسفية الرياضية الإبداعية لغوبدل وتورينغ، يريدون أن يتحدّثوا باعتبارهم سلطة معرفية في السياسة.

لطالما سعى التحليليون الأميركيون (التحليليون الآخرون قد يكون إنتاجهم مختلفاً) في اندفاعهم المحموم للتسييس ضدّاً بقسم الأدب في الولايات المتحدة للقول إن التحليلية ليست مجرد قصاصات تجريدية وأنه يمكنها أن تقدّم إضافة مفيدة في السياسة؛ حسناً، لقد أتت الحرب على غزة، ورأينا بديع إنتاجهم، ونأمل أن تكون هذه آخر إبداتهم «التجريدية».

* باحث

فنون مشهدية

طلال الجردي وزياد عيتاني: يوميّات العصفورية اللبنانية

خليل الحاج علي

تنقل مسرحية «هل هالشي طبيعي؟» المعاناة الجماعية ضمن ملهاة سوداء يتداخل فيها السياق السياسي، والاقتصادي، والنفسي، ما جعلها محشوةً، وأفقدها ثباتاً معيناً، أو متانة في تداخل السياقات مع بعضها، لتكون أمام عمل هجين، ذي بنية درامية مفكّكة، مليء بالكليشيهات،

تمزج المسرحية على الحرائق، و«ثورة تشرين»، والانهيار الاقتصادي وكوفيد لتختتم بالزلزال والهزات الارتدادية

وأداء تمثيلي متصدع (زياد عيتاني وطلال الجردي). تمزج «هل هالشي طبيعي؟» (كتابة خالد صبيح ـ إخراج رياض الشيرازي) على الريبرتوار اللبناني، بدءاً من الحرائق، و«ثورة تشرين»، والانهيار الاقتصادي (الدولار بخير)، ووباء كوفيد (لا داعي للهلع)، لتختتم بالزلزال والهزات الارتدادية، من دون أن ينسى صنّاع العمل، طبعاً، المرور

زياد عيتاني وطلال الجردي في مشهد من «هل هالشي طبيعي؟»

على انفجار مرفأ بيروت، مع تطعيم العمل ببعض الأحداث السياسية التي جرت إبان اجتياح بيروت عام 1982، في محاولة لتدعيم المقاربات السياسية وربطها بالحاضر.

تجري الأحداث داخل عيادة الدكتور طلال (طلال الجردي) المتنور، والنخبوي، والمنظّر، الذي يرتاد مقاهي شارع الحمرا. يعالج زياد (زياد عيتاني) وهو مياوم يعمل في التعهدات، والورش، والتصليحات. يصيحان صديقين، وينتهي بهما المطاف تحت ركام العيادة، التي انهارت نتيجة حدوث زلزال. على يمين المسرح ويساره، يتحول الركام، المصنوع من لوحين خشبيين، إلى متراسين تتقاذف من ورائهما الشخصيتان، الاتهامات في خطاب واضح، ومباشر، ومبتذل يشبه، إلى حد كبير، خطابات السياسيين في المهرجانات الانتخابية. تروّج كل شخصية لقناعاتها، ودوافعها، في نبرة عالية تثير حماسة الجمهور.

بدا طلال الجردي المعلم المثقف، وزياد عيتاني الجاهل والسطحي، لكنهما في الحقيقة، وجهان لعملة واحدة، هما «المواطن»، الذي يشكو الغلاء المعيشي، والرشوة، والتلوث، وانعدام شبكة البنى التحية، لكنهما منغمسان في الرشوة، وتقديم المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. في المسرحية، يتبادل المعالج والمعالَج الأدوار. لكنّ كتابة الشخصيتين، على الورق، لم يتم تحضيرها بعناية، وليس فيها أي معالم لدراسة الشخصية المسرحية، ولم تسمح للممثلين زياد عيتاني وطلال الجردي بالذهاب إلى طبقات عميقة. قُدّمت الشخصيتان بشكل معلّب وجاهز، وافتقر الأداء التمثيلي إلى الإشباع العاطفي والنفسي. تقلت الشخصيتان جزئية من المجتمع اللبناني وانهياراته، تم التركيز عليها، وتكبيرها، ووضعها تحت المجهر، بكثير من السطحية، ومن دون أي تفكيك للبعد السيكولوجي الجماعي، لما يسمّى بالحالة الهستيرية اللبنانية.

عبر الحوار، تفرغ كل شخصية مشاعرها العدوانية، وتلقي اللوم على الآخر. تبعات ما نعيشه اليوم، هو امتداد للتاريخ الحديث، واستكمال لما شهدته بيروت من قبل. إنها منظومة متوارثة بين أجيال عدة، مع اختلاف الشخصيات والفضاءات، وازدياد حدة الأزمات. كل هذه المقاربات السياسية والإيديولوجية، وتبعاتها، ترافقت مع بحث تاريخي غير متقن، وسياق نفسي مفتت من دون أي انتظام. في النهاية، وبعد حرب المتاريس، وتقاذف الاتهامات بين الممثلين، يخفف مخرج المسرحية من وطأة العصاب والانفعالات الحبيسة بداخلنا، ويحررنا، في عملية تطهيرية، من دون أي أفق. تتصافح الشخصيتان، وتتعانقان، وتأتي نهاية المسرحية، لتزداد هشاشة البنية الدرامية. ليست «هل هالشي طبيعي؟» ركيكة فقط لجهة التأليف والتمثيل، إنما بطال ذلك أيضاً صناعة المناظر والإضاءة، وغيرهما من العناصر السينوغرافية. لم يقبل صنّاع العمل عدم المرور على أزمة «الترند». الإعلام هو شريك لكل ما نشهده، والمذيعة «لولا» (نيكول معتوق) تقدم أداءً مهترئاً يخجّل للمخرج بأنه «تهريج». يكلل المخرج المشهد الختامي بمشاركة الممثلين محمد شمص، وإلياس الهبر، اللذين كان حضورهما بلا داع أو مبرر. يتحول المتراس الخشبي، إلى «عصفورية»، يدخلها الممثلون بأكملهم، غير آبهين بالدمار الذي حلّ بهم، فيما المعالج النفسي يقف مهزوماً أمام حالة الهستيريا اللبنانية، التي تعجز السيكولوجيا عن تفسيرها، وفقاً لما تؤكده المسرحية الكوميدية، التي تحمل بعض من القفشات والنكات، التي تضحك جمهوراً يتطلع إلى الضحك واللهو وتمضية الوقت.

ممثل «مش طبيعي»

جو قديم *

القلق سيّد الموقف. يفلش نصه، يطرح أسئلة «لا ع البال ولا ع الخاطر». لا يمر تفصيل مرتبط بالشخصية التي يكتشفها إلا ويفعل المستحيل كي يحلّله ويعرف كيف يُقارب الوضعية التي يعمل عليها. لا يترك كلمة إلا ليجد الفلسفة المبطّنة وراءها أو لخلق حالة وجودية جديدة تناسب هذه المقولة. يعمل بوتيرة بطيئة، فيشرّح النص ويستنطقه، في لغة العسكر، يسمّى ذلك تقنية «تشريح النقانق»، إذ تسقط جدران الدفاع الأمامية للوصول شيئاً فشيئاً إلى معقل العدو.

يصل طلال الجردي في الوقت المحدّد إلى كل التمارين في المسرح (عدا أنه يعتذر مسبقاً ليلة مباريات الدوري الأوروبي). يدوّن الملاحظات خطياً على نصه، يحاول، يختبر، ليعود ويكد في بيته، عندما يختلي بنفسه، ليتكلم مع الظلام، مع الفراغ، ليزور سراديب مخاوفه وهمومه. جيرانه في الحمرا، قد يظنونه فاقداً صوابه، فهو «يشتّر» بيديه وحده، يصرخ في ساعات متأخرة من الليل، يسمِّع نصه بصوت عالٍ والسيجارة في فمه... لكنهم لم يخطئوا، لأن طلال الجردي ممثل «مش طبيعي».

منذ انطلاق التمارين، يشارك في اللعبة الإخراجية، ليصبح ركيزة لكلّ المخرجين الذين تعامل معهم. كان المخرج جاك ليكوك يسمّي هذا النوع بالممثّلين الخلّاقين، حيث يرمي الممثل نفسه على المسرح، بكل هشاشة إنسانيته، ليكتشف ويختبر على الخشبة، ما أوكل إليه من نصّ مكتوب على ورق ومن رؤية إخراجية.

الفارق أنّ غالبية الممثلين في لبنان «يلعبون» أدواراً، بينما طلال يفكّك الدور قبل أن يؤديه. يرمّمه من جديد، بالتنسيق مع المخرج، وبنظرة مشتركة بينه وبين فريق العمل. الجميل في هذا الفنان أنه يعطي للشخصيات التي يؤديها زملاؤه، حقّها ومساحتها الشرعية في التعبير على الخشبة، ولا يدخل أبداً في استرسال ارتجالي، ما قد يُسيء للعمل وللجوّ العام. «الدراماتورجيا» الشكسبيرية المعقّدة التي ورثها عن أستاذه زياد أبو عيسى (1956 ـ 2018) لا تتركه، بل أصبحت منجداً يعمل وفقاً لتفسيراته وشيفرته. أصبحت فهرساً يحاكي عبره كل الحالات السيكولوجية المتسلسلة التي يطوّرها ويركبها.

رأيت للمرة الأولى طلال الجردي في مسرحية «عريسين مدري من وين» (مروان نجّار) في الثمانينيات. كان شاباً نشيطاً (ولّا يزل رغم الكرش الصغير) لكنه مع الحركات الجسمانية والصوتية المبالغ فيها، لم يقع في الابتذال والمبالغة. أعاد التقنية نفسها في «هل هالشي طبيعي؟» (إخراج رياض الشيرازي ـ كتابة خالد صبيح ـ حالياً في «مترو المدينة»)، إذ حافظ على خطّ الشخصية الدرامي بكل تطوراته، من دون أن يعتمد على كوميديا مجانية شعبوية هدفها فقط إضحاك الصالة أو قطف تصفيق المشاهدين. ففي أنواع كوميدية عدة كـ «الفارس» و«الڤودڤيل» و«الشانسونييه»، يقع الكثير من الممثلين في المبالغة (overacting) ليلعبوا الشخصيات بسطحية، وهنا يكمن الفارق الشاسع بين اللعب والأداء. لا يعتمد طلال على البهلوانيات (التي يتقنها أيضاً) بل ينكش في الدور، يدفعه إلى أقصى الجدية، يتعمّق في أساساته كتاريخه وأسباب معاناته وبيئته الحاضنة، ليخلق حالة معينة ترتسم بهالة يحضّن فيها الدور، كما يحضّن ابنه كمثيل.

تعاملت مع طلال الجردي في عملين مسرحيين، كما شاهدته في أعمال عدة. ليس سهلاً التعاطي معه إذا كانت الرؤية الإخراجية بسيطة أو هشّة. فالتمارين معه تقتصر أحياناً على دردشات ونقاشات، تصل إلى الاحتدام... وما أجمل ذلك. أذكر أنّه في مسرحيتي «بتقتل» (2017)، تعامل مرةً أخرى مع برنادیت حديب بتناغم وتنسيق، حيث وجد لنفسه طريقة معيّنة في الكلام والتصرّف، مبنية على الوسواس القهري وعلى جنون العظمة، أمام امرأة يحبها ويهابها في آنٍ واحد، تمثّل صورة الأم المهيمنة. وخلال تمارين مسرحية «الشر الأوسط»، عمل مطولاً مع الصديقين عبد الرحمن جاسم وتهاني نصار، على صقل الشخصية، ليس فقط باللهجة الفلسطينية، بل لصياغة طريقة التفكير المنبثقة من عادات وتقاليد وتصرفات نمطيّة تشبه بيئتهما. كل مخرج يتمنى العمل مع فنانين من هذا الطراز، وينبغي لهذا المخرج تركه يغوص ويبحث ويقارن بين لا وعيه الفردي ووضع الشخصية في سياق الجماعة، في الزمان والمكان المناسبين.

يمكن لطلال الجردي أداء دور زير الضيعة كما يمكنه لعب دور المهرج، وبينهما، وفي فهرس المعرفة والحكمة المسرحية، خيط هشّ يتأرجح عليه الممثل. زياد أبو عيسى ترك إرثاً ثميناً، زرع في ممثل واحد هاملیت ولايرتيس وفورتنبراس وغلاوسيستر، صقل لنا كنزاً، اسمه طلال الجردي، الممثل «المش طبيعي».

* كاتب وممثل ومخرج لبناني

تحت الضوء

اربعة عقود مرت منذ ان اغلقت سينما «الكوليزيه» ابوابها. إلا انّ اسمها ظل حاضراً في ذاكرة اهل بيروت وروّاد شارع الحمرا وكل من يملك حنيناً الى زمن كانت تعجّ فيه المنطقة بالحيوية الثقافية. مبادرة إعادة إحياء السينما انطلقت، لكنّها مهمة شاقة لا تخلو من التساؤلات المشروعة، والمخاوف المرتبطة بالقدرة على الاستمرار

قاسم اسطنبولي يعيد إحياء «الكوليزيه»: مهمّة مستحيلة؟

رضا صوايا

بدأت جمعيّة «تيرو للفنون» و«مسرح إسطنبولي» عملية إعادة تأهيل سينما «الكوليزيه» في شارع الحمرا بهدف تحويلها إلى «المسرح الوطني اللبناني» في بيروت، استكمالاً لمشاريع سابقة مشابهة في صور والنبطية وطرابلس، إذ جرى تأهيل وافتتاح دور سينما مقفلة وتحويلها إلى مراكز ثقافية مستقلة ومجانية، تحتضن ورشاً فنية للأطفال والشباب ومعارض ومهرجانات فنيّة، وتكون مساحة لعرض أعمال المواهب الشابة.

إلا أنه خلافاً لباقي المشاريع، فإنّ ورشة إعادة تأهيل «الكوليزيه» لا تخلو من صعوبات نظراً إلى حجم الأعمال المطلوبة وكلفتها، وخصوصاً أنّ الهدف المعلن من إعادة الترميم ليس مجرد لمسات بسيطة تسمح لهذه السينما بالعودة تدريجاً إلى الحياة، بل ورشة متكاملة «لإعادتها كما كانت في حقبة الخمسينيات، بما يُشعر كل مَن سيقصدها بأنه عاد بالزمن إلى الوراء من حيث الشكل والروح» وفقاً لمؤسس «المسرح الوطني اللبناني» الممثل والمخرج قاسم إسطنبولي.

شكل ترك عليه الزمن ندوبه بقسوة. فالسينما التي تأسست عام 1945 أطفأت شاشتها عام 1983 أو 1984 كما تفيد المعلومات المتوافرة، وتركت لمصيرها، حتى «باتت خالية من الكراسي فيما انهار جزء من سقفها» وفقاً لإسطنبولي. علماً أن «قاعتها تتّسع لحوالى 500 كرسي ما بين الصالة والبلكون، والتصوّر المرسوم لها هو أن تتحول إلى مركز ثقافي شامل يضم سينما ومسرحاً ومكتبة عامة ومقهى». ومن أبرز الخطوات التي بدأ العمل على إنجازها حفظ أرشيف سينما «الكوليزيه» وملصقاتها وفقيراتها القديمة. «لقد وجدنا عدداً كبيراً من الملصقات والكتب والمجلات التي تُعنى بالسينما والموسيقى، وبدأنا عملية حفظها كي تكون معروضة عند الافتتاح».

مشروع ضخم نسبةً إلى حال المكان وموقعه، ما يفرض عملية تمويل كبيرة، يبدو أنها غير متوافرة حتى الآن بالقسم الأغلب منها، وتنتظر مبادرات ومساعي مستقبليّة. يكشف إسطنبولي أنّ «عملية تأهيل أولية بدأت، لكن المراحل التالية تتطلب شركاء. وقد نلجأ إلى تنظيم حملات تمويل عبر الإنترنت. وبالتالي لا توقيت محدّداً لوقت الافتتاح».

واقع يدفع الكاتب والمسرحي والناقد اللبناني عبيدو باشا، إلى التساؤل عن «مصدر التمويل، وخصوصاً تحويل صالة سينما إلى مسرح يتطلّب تأمين تجهيزات هائلة، فكيف الحال وموقع الصالة في شارع الحمرا حيث ستكون الكلفة أكبر؟ علماً أن إيجار صالة لليلة واحدة يكلّف ما لا يقل عن 500 إلى 700 دولار». ويحذر باشا من «الصناديق التي قد تتولى التمويل ومن أهدافها وخططها، وطرق ولوجها المجتمع اللبناني من زوايا وقطاعات مختلفة».

بعيداً من التمويل ومصدره، يربط باشا جدوى الاستثمار بمشروع مماثل بالإطار التاريخي والجغرافي العام لشارع الحمرا، «الذي انتهى دوره منذ تحوّل وظيفة المنطقة التجاريّة لوسط بيروت. فشارع الحمرا امتداد للوسط التجاري، الذي كان مساحة مشتركة يلتقي فيها اللبنانيون كافة. وحين ضرب الوسط ونُسف دوره، ضرب امتداده الجغرافي والثقافي وبدأت السينمايات والمراكز الثقافية والمسارح تغلق أبوابها». ويلفت باشا إلى أنّ «كل من حاول سابقاً تحويل صالة سينما إلى مسرح، عاد واستسلم. فلا يمكن لأحد أن يتخطّى العلاقة التي تربط المنشأة الفرديّة بالإطار العام للشارع. فسينما «جان دارك» توقفت. و«المارينيان» تحولت إلى «مسرح بابل» قبل أن تقفل قبل سنوات. حتى «البيكاديلي»، سمعنا الكثير عن نية وزارة الثقافة ترميمها ثم تولّي شركة «الصباح» المهمّة، ثم انطفأ الحديث عن الموضوع». ويبيّن في هذا السياق أنّه «مقارنة بباقي السينمايات التاريخية في الحمرا، فإنّ «الكوليزيه» كانت سينما هامشية نوعاً ما، ولم تلعب دوراً ثقافياً بارزاً. ما كان يميّزها ربما أنها كانت تعرض أفلاماً فرنسية».

يشدّد إسطنبولي على أن «مشروع إعادة تأهيل «الكوليزيه» لا ينفصل عن المبادرات الأخرى التي شملت تأهيل وافتتاح دور سينما أخرى في الجنوب والشمال. فالمخطط العام والأشمل يقوم على ربط المناطق ببعضها وخلق لامركزية ثقافيّة، بحيث يتحول المثلث بين صور وطرابلس وبيروت إلى حاضنة لـ «المسرح الوطني اللبناني» الذي قمنا بتأسيسه، وجعل الفن للجميع».

تعبّر سيدة المسرح اللبناني ورسولته نضال الأشقر عن فرحتها بإعادة تأهيل سينما «الكوليزيه»، مضيفةً «افتتاح مسرح في لبنان في هذه الظروف أمر رائع. لكن التحدي ليس في الافتتاح بقدر ما هو في الاستمرار. تمويل مسرح صعب ومرهق ومكلف. نشحد كل السنة من الناس للصمود، ونحن في «مسرح المدينة» لم نتلقَّ يوماً مساعدة من أي جهة أجنبية. وفي ذكرى 30 عاماً على تأسيس «مسرح المدينة» في أيلول (سبتمبر) المقبل، سنضع على حائط أسماء كل المتبرعين من دون استثناء. مصدر تمويلنا الوحيد هو من الأصدقاء. وبعيداً من التمويل، هنالك الالتزام. يتطلّب المسرح تضحية مستمرة، وأنا دفعت من مهنتي وتوقفت عن الإخراج والتمثيل وكرّست نفسي ووقتي لإنجاح المسرح».

وحول مفهوم اللامركزية الثقافية، تتساءل الأشقر عن «معنى اللامركزيّة الثقافيّة. اللامركزيّة الثقافيّة مهمة الدولة الواعية، وللأسف تأخرنا كثيراً على وعي الدولة». أما عبيدو باشا، فيلفت إلى أنه «إذا كانت فنانة بحجم وقيمة نضال الأشقر تعاني للإبقاء على «مسرح المدينة»، فهل سينجح قاسم في خلق لامركزيّة ثقافيّة؟»

«هل هالشي طبيعي؟»: 14 و15 أيار (مايو) ـ «مترو المدينة» (أريسكو بالاس، بيروت) ـ للاستعلام: 76/309363

تحية

فؤاد شرف الدين سلامتك يا كابتن

التقيت الإعلامي شادي معلوف في مكتب جورج غرة، مدير تحرير «صوت كل لبنان». وقبل مغادرتي، سألني إذا كنت أريد زيارة فؤاد شرف الدين في مستشفى مجاور. وافقت من دون تردّد. اتصل شادي بجمانة، ابنة الكابتن فؤاد لاستئذانها، فردت بصوت عالٍ: أهلاً وسهلاً. ذهبنا سيراً على الأقدام، صعدنا إلى الطابق ودخلنا غرفة البطل، بطل الشاشة الكبيرة، بطل السينما اللبنانية الذي لم تنصفه الحياة في العقد الثامن من حياته، هو الذي اشتهر بإخراج وتمثيل أفلام الأكشن في فترة الثمانينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

المرض ليس معيباً، فكلنا معرضون لأن نواجه سقماً، نواجه الأمراض بما يُتاح لنا من طبّ، وصلاة ومعنويات. لكن أن يُهان الفنان في شيخوخته، هذا الإنسان الحسّاس الذي حمل أحاسيسه على كف يده، الذي عرّض نفسه طوال حياته للنقد وقلّة المردود، الذي أتى بالحلم والبسمة في أصعب الأيام، ها هو يستعين بوزارة الصحة وبالنقابة وببعض الأصدقاء... وإلا، ليتني لم أكتب هذه الكلمات... فالموت أهون من المذلّة. كل من أسهم في المساعدة مشكور، في بلد باتت كل الإهانات مشرعة، وهنا أسمح لنفسي ذكر أماليا أبي صالح، خضر علاء الدين، فادي إبراهيم، رينيه ديك، كمال الحلو... فلولا المساعدات الفردية ودعم الأصدقاء، لأصابهم الذل أكثر في نهاية عمرهم، هم الذين خلّدت الشاشة صورتهم، وصوتهم لا زال يدوّي بين حيطان المسارح. صحيح أنّ كثيرين من الناس يتعرّضون لإهانات يومية على أبواب المستشفيات، صحيح أن الثورة بدل أن تحسّن، أسهمت في تدهور الأوضاع بسبب أجنداتها، وكل المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وجدوا أنفسهم داخل نفق مظلم، يبحثون عن بصيص نور، لكن من دون جدوى. تتلاعب الأحزاب برمي المسؤوليات على بعضها وبقايا الدولة المبتورة تتهاوى، والجمعيات غير الحكومية تتلاعب بأموال مبيضة من سفارات الغرب من دون محاسبة على فساد المستفيدين، فيما فؤاد شرف الدين لا يزال قابعاً في غرفةٍ صغيرة، ينتظر... لا يعرف ماذا ينتظر، لكنه ينتظر.

سألت نفسي: هل كان أسهل لو لم أره وتركت في مخيّلتي صورة جميلة عن «الكابتن»، صورة بطل من طفولتي، ذاك البطل الذي لا يهاب الموت الذي يخبئ حناناً كبيراً في عينيه الزرقاوين.

لكن الكابتن لم يفقد وهرته رغم الجرح الكبير. فزيارة زملائه قد تكفي أحياناً وكلمة «سلامتك يا كابتن» تجلب البسمة. كابتن يا كابتن، قم وامشِ.

جو...

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 10 أيار 2024 العدد 5194

دفاتر على هامش «الطوفان»

فيروز تدخل حلبة الراب

«ماكلمور»: فلسطين حرّرتنا!

نزار نمر

خلال يومَين فقط من نشرها على صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي، حازت أغنية الرابر الأميركي الشهير ماكلمور الداعمة لفلسطين انتشارها واسعاً، بعدما أرفقها بمقطع تضمّن مشاهد من غزّة من جهة في مقابل أخرى لمسؤولين صهاينة وغربيّين توجّه إليهم بالسهام المنتقدة. الأغنية التي تستوحي ألحانها من الأخوَين الرحباني، وتحديداً من أغنية «أنا لحبيبي» لفيروز، تحمل اسم Hind's Hall، أي «قاعة هند»، وهو الاسم الذي أطلقه المتظاهرون في «جامعة كولومبيا» على «قاعة هاملتون» تحيّةً للطفلة الشهيدة هند رجب التي قضت بنيران الاحتلال مع عائلتها، بمن في ذلك قريبتها ليان حمادة التي انتشر تسجيل صوتي لمكالمة لها مع الهلال الأحمر الفلسطيني، إضافة إلى الطاقم الذي ذهب إلى إنقاذها مع هند. وحصل المقطع على أكثر من مليونَي مشاهدة على إنستغرام في أقلّ من 48 ساعة، علماً أنّ الأغنية لم تصدر بشكل رسمي بعد، ما يُظهر حجم المتابعة العالمية المتزايدة

الأغنية التي تستوحي ألحانها من أغنية «أنا لحبيبي» لفيروز، تحمل اسم «قاعة هند»

لفلسطين وخصوصاً في الغرب، بالتزامن مع موجة التظاهرات التي تضرب الجامعات هناك رفضاً للعدوان الإسرائيلي الإجرامي المستمرّ على قطاع غزّة منذ أكثر من سبعة أشهر. وأكّد الفنّان الأميركي أنّ عائدات الأغنية ستذهب إلى وكالة الأونروا حال صدور الأغنية. في كلمات الأغنية أنّ «إسرائيل تعتمد على نظام فصل عنصري لدعم احتلال استمرّ 75 عاماً». وينكر ماكلمور تهمة «معاداة الساميّة» قائلاً: «نحن نرى أكاذيبكم وزعمكم أنّ معارضة الصهيونية هي معاداة السامية، ونرى أشقّاءنا اليهود يتظاهرون ويهتفون فلسطين حرّة». ويتوجّه في الأغنية إلى الرئيس الأميركي جو بايدن قائلاً: «أياديك ملطّخة بالدماء، لن تحصل على صوتي» (في الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة المقرّر إجراؤها في وقت لاحق من العام الحالي). كما ينتقد ماكلمور الأوساط الموسيقيّة والفنيّة في الولايات المتّحدة لصمتها حيال الحرب الهمجيّة على غزّة، متّهماً إيّاها بالتواطؤ.

هي ليست المرّة الأولى التي يُشهر فيها ماكلمور تضامنه مع فلسطين، فهو ثابر منذ بدء العدوان على كشف المجازر الصهيونية على صفحاته، وهو ما فعله عدد لا بأس به من المشاهير الأميركيّين، لكنّهم بقوا يُعتبرون بمثابة المجموعة «الهامشية» (niche) التي لا تلقى الآذان الصاغية بما فيه الكفاية، إلى أن نفضت التظاهرات القائمة حالياً الغبار عن هذا الواقع، وكشف الطلّاب عن وعي لافت حيال القضيّة الفلسطينيّة برمّتها.

الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع: #CancelScorpions

دعت «الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع» إلى إلغاء حفلة ستُقيمها فرقة الروك العالمية الشهيرة «سكوربيونز» في 20 أيّار (مايو) الحالي في «مدرج الدانة» في البحرين. وتأتي الدعوة بعد إعلان الفرقة الألمانية عن دعمها الكامل لكيان الاحتلال الاسرائيلي ضمن الفورة التي شارك فيها عدد ضخم من المشاهير في الغرب إبّان عمليّة «طوفان الأقصى». يومها، نشرت مقطعاً على إنستغرام مأخوذاً من أداء قدّمته في تل أبيب عام 2006، وأرفقته بالنصّ الآتي: «نشعر بصدمة عميقة إزاء الهجمات اللاإنسانية التي وقعت في الصباح الباكر من يوم 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) ضدّ شعب إسرائيل. لقد أُزهقت أرواح الكثير من المدنيّين الأبرياء؛ شباب يرقصون على الموسيقى في أحد المهرجانات، ويحلمون بالحبّ والسلام. القصص التي نسمعها من الناجين مفجعة! نحن الآن نصلّي من أجل إطلاق سراح الرهائن، وقلوبنا وصلواتنا تتوجّه إلى الضحايا وعائلاتهم. ليمنحكم الله القوة لتجد السلام في هذه الأوقات الصعبة جداً. نحبّكم». إضافة إلى ما سبق، قدّمت الفرقة حفلات

لطالما اعربت الفرقة عن دعمها للكيان الصهيوني

كثيرة في الأراضي المحتلّة، ورغم ذلك أحيت حفلات في لبنان أيضاً آخرها عام 2018، فيما ستكون حفلتها المرتقبة في البحرين، إذا ما أقيمت، الثانية بعدما قدّمت عرضاً عام 2014 خلال بطولة «الفورمولا 1»، لكن مع فارق، هذه المرّة، يتمثّل في تحوّل البحرين إلى إحدى الدول العربيّة المطبّعة مع كيان العدوّ. وتُعدّ «سكوربيونز»، التي اشتهرت منذ سبعينيّات القرن الماضي، إحدى أكثر الفرق الموسيقية مبيعاً في التاريخ (أكثر من 100 مليون نسخة)، وتأتي حفلتها المرتقبة ضمن جولة عالميّة إحياءً لذكرى مرور أربعين عاماً على إصدارها التاسع Love at First Sting. عُرفت الفرقة بتناولها المواضيع السياسيّة ضمن أغانيها، كما في «رياح التغيير» (Wind of Change) الشهيرة التي تناولت الوضع السياسي في أوروبا إبّان سقوط جدار برلين، وأغنية Humanity التي أتت تخليداً لذكرى اتّفاقية روما الخمسين، التي شكّلت نواة التكتّل الاقتصادي الأوروبي الذي أصبح في ما بعد «الاتّحاد الأوروبي». دعوة «الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع» أُرفقت بهاشتاغ (#CancelScorpions) مع عريضة إلكترونية دعت إلى توقيعها «للمطالبة بإلغاء الحفلة»، منادية: «قاطعوا الحفلة ولا تشتروا تذاكرها، وعبّروا عن موقفكم من الفرقة إلى الجهة المنظّمة مسرح الدانة».

نزار...

«بوليتزر» 2024: سفاح محارِم النُخَب الصحافية

سعيد محمد

محمّلة بكل الصلف المعهود عن النخبة الأميركيّة، مُنحت صحيفة «نيويورك تايمز» جائزة «بوليتزر» للصحافة في دورتها لعام 2024 عن تغطيتها لحرب الإبادة الإسرائيليّة على غزة التي وصفتها هيئة الجائزة بأنها «واسعة النطاق وكاشفة»! وبدا تخصيص «التايمز» بهذا التكريم الذي تديره «جامعة كولومبيا» في نيويورك، مستفزاً جداً بعد سلسلة من الفضائح التي مسّت نزاهة الصحيفة الأميركية الأهم في ما يتعلق بنشر مواد ملفّقة حول أحداث السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، وما تسرّب عن التوجيهات الداخلية لكتّاب الصحيفة بشأن الموضوعات التي يمكن طرحها واللغة التي ينبغي استعمالها لدى الكتابة عن الحرب الدائرة. أمر استدعى جدلاً واسعاً داخل طاقم الصحيفة ذاتها، وأدى إلى استقالات ومطالبات من أساتذة في الصحافة لإجراء تحقيقات في منهجية العمل الصحافي التي تعتمدها، وأطلق احتجاجات دورية من قبل طلاب ومثقفين وصحافيين أمام مقرها الرئيس في نيويورك، وقد أصدر بعضهم نسخة نقيضة منها سمّوها «نيويورك كرايمز» (جريدة الجرائم) لرصد ما تنشره من أكاذيب ومغالطات. وكانت «التايمز» قد نشرت في أواخر كانون الأول (ديسمبر) الماضي مقالاً مستفزاً عنونته «صرخات بلا كلمات: كيف استخدمت «حماس» العنف الجنسي كسلاح في السابع من أكتوبر»، تبيّن لاحقاً أنّه مجرد سلسلة من الأكاذيب التي لم تملك عليها ولو دليلاً واحداً بعدما نفت كل الجهات الإسرائيلية المعنية ــ بما فيها المستشفيات ومراكز دعم ضحايا الاغتصاب ـ ورود أي معلومات لديها حول حدوث تلك الاعتداءات المزعومة. مع ذلك، استمرت «التايمز» في الدفاع عن مقالتها التي استند إليها قادة غربيون بمن فيهم الرئيس الأميركي جوزيف بايدن لإدانة المقاومة الفلسطينية، وغطّت

كاتبيها الثلاثة رغم الكشف عن انحيازهم المسبق ضد الفلسطينيين، وانعدام الخبرة المهنية لديهم. ولاحقاً، كشفت مواقع صحافية عن تعليمات داخليّة أصدرتها هيئة تحرير «التايمز» لكتّابها الذين يغطون الحرب على غزة بتقييد استخدام مصطلحي «الإبادة الجماعيّة» و«التطهير العرقي»، وتجنّب استخدام وصف «المحتلة» لدى الحديث عن الأراضي الفلسطينية. وطلبت مذكرة تسرّبت إلى العلن من صحافيي «التايمز» بعدم استخدام كلمة «فلسطين» إلا في حالات استثنائية جداً، والابتعاد قدر الإمكان عن ذكر «مخيمات اللاجئين» لوصف المخيّمات التي يُقيم فيها المهجّرون من فلسطين عام 1948 إلى القطاع، وهي مناطق تعترف بها الأمم المتحدة كمخيمات للاجئين المسجلين ويقطنها مئات الآلاف. وقد وصف كتّاب لدى «التايمز» تلك التوجيهات التي صدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وحُدّثت منذئذ مرّات عدّة، بأنّها أقرب إلى تواطؤ تام مع السرديّة الإسرائيلية، ليس بشأن هجوم السابع من أكتوبر فقط، إنما أيضاً حول مجمل تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. وعكست دراسة نشرها موقع «ذي إنترسبت» في كانون الثاني (يناير)، لمضمون «نيويورك تايمز» وصحف أميركية كبرى في الأيام الخمسين الأولى من الحرب ـ وقبل صدور التوجيهات الجديدة ـ انحيازاً مسبقاً لدى تغطية الحدث في غزة. إذ خُصِّصت أوصاف مثل «المذبحة» و«المجزرة» و«الروعة» بشكل حصري تقريباً لتغطية حالات عشرات من مستوطنين إسرائيليين قُتلوا على أيدي الفدائيين الفلسطينيين، من دون أن تشمل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا في هجمات القوات الإسرائيلية. وذكرت الدراسة أنّ «نيويورك تايمز» تحديداً وصفت مقتل المدنيين الإسرائيليين بأنّه «مذبحة» في 53 مقالاً، في مقابل مرة واحدة فقط لوصف الضحايا من الفلسطينيين.

ولم تكتف هيئة «بوليتزر» بمهزلة تكريم «نيويورك تايمز»، إذ تضمن إعلان نتائجها تنويهاً بأعمال الصحافيين الذين يغطون الحرب على غزّة، لكنّها أبقت تنويهها في إطار العموميات، وجهّلت قاتل أكثر من 142 صحافياً فلسطينياً وعربيّاً سقطوا بنيران «الجيش» الإسرائيلي، كما منحت جائزة أدبية لرواية أنجزها كاتب إسرائيلي حول معاناة الفلسطينيين في القدس العربيّة المحتلة.

وفي الواقع، فإنّ انحياز «بوليتزر» وتصهينها ليس بالأمر المستحدث، إذ كتب دوغلاس بيتس في «جائزة بوليتزر: القصة الداخلية لجائزة أميركا الأكثر شهرة» قبل أكثر من ثلاثين عاماً، بأنّ هذه الجوائز «نتاج المحسوبيّة والمنافع المتبادلة»، وتمنحها النخبة الأميركيّة المهيمنة للصحف والكتّاب الذين يحكون باسم الإمبراطوريّة.

«بوليتزر» تذكير سنوي لكلّ منّا بأن الحقيقة لا تزال أسيرة أهواء النخبة الغربيّة البيضاء، وحكماً الحكّام/ البيادق الخاضعين لها في الجنوب. نخبة يتسنى لها دوماً ممارسة الإجرام والتعذيب والقتل مع الإفلات التام من العقاب، فيما يُكافأ بعد ذلك كُتّاب هذه النخبة ذاتها لأنّهم وفّروا الغطاء، فيما يُطارَد ويُسجن ويغيّب كل من يحاول نزعه. إنها سِفاح محارم لا أكثر!

على بالي

أسعد أبو خليل

هناك ظاهرة (لا) تعجبني: كلّما طلع شيخ شيعي بمواقف ضد مقاومة إسرائيل وفي تبنّي مواقف السعوديّة، تُسبغ عليه الصحافة السعوديّة لقب «علّامة» (مثل مفتي صور المطرود). في الغرب، يُسبغون ألقاباً علميّة رفيعة على أيّ مسلم منشق، أي ذلك الذي ينشط في ذمّ الإسلام والمسلمين (في حرب العراق، ألبسَ البنتاغون اللبناني المتخرّج من الجامعة الأميركيّة، هشام قبّاني، العمامة وطلبوا منه إصدار الفتاوى. أوّل فتوى له كانت في قوله: 80% من الجوامع والمراكز الإسلاميّة في أميركا توالي متطرّفين أي إرهابيّين). زارتكم في لبنان قبل أيّام النائبة الألمانيّة عن حزب الخضر لمياء القدّور. يعرّفونها في ألمانيا بأنها «خبيرة وباحثة في الشأن الإسلامي». كيف ذلك؟ كانت تعلّم مادة الإسلام في مدارس ثانويّة، وأسّست لدكّان مدعوم من الحكومة الألمانيّة لإنتاج إسلام موالٍ لحلف الناتو. هي نائبة عن حزب الخضر، الذي كانت مواقفه من أشنع المواقف في الصهيونيّة في ألمانيا، والذي حرص على نشر علم إسرائيل بطول مبنى له إمعاناً في التضامن. والقدّور تظاهرت مرّة للتنديد بـ «التطرّف الإسلامي». هي المسلِم المَرضي عنه. لها مواقف «معتدلة» بعد 7 أكتوبر: تقول إنّ حماس في الدرجة الأولى مسؤولة عن معاناة الفلسطينيّين (لم يكن هناك معاناة لهم قبل 7 أكتوبر). هي تنكر وجود إبادة: مجرّد رشق رصاص على الأرجح. وطالبت في خطبة لها أمام البرلمان الألماني بتحالف دولي ضد إيران. ولها مدائح في ديموقراطيّة إسرائيل وتعاني مع الإسرائيليّين من جرّاء الصدمة. وتقول عن 7 أكتوبر: «سيظل كيبوتز كفار عازا مثل بئيري، مرتبطاً برعب حماس الذي لا يمكن تصوّره». والألمانيّة ذات الأصل السوري حرصت على زيارة الكيبوتز وشهدت أنه جرى «ذبح وإبادة عائلات بأكملها». وتلوم «حماس» على رغبتها في «تدمير الحياة اليهوديّة»، وتؤمن بالقدرة على تحقيق السلام لو «لم تعد حماس قادرة على نشر إرهابها». وتنفر من شعار «من النهر إلى البحر» لأنه يوحي «بعدم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. القدّور، بالمناسبة التقت مع وفد تغييري/ قواتي وعقدت جلسة بحث معمّقة مع فريق موقع «درج».

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com